مؤقت



مجلس الأمن

السنة الخامسة والخمسون

الجلسة ٤١٠٠، المعقودة يوم الأربعاء،
٩ شباط/فبراير ٢٠٠٠، الساعة ٩/٣٠
نيويورك

الرئيس:	السيد رودريغيز جيافاريني	(الأرجنتين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	اوكرانيا	السيد يلتشينكو
	بنغلاديش	السيد تشودري
	تونس	السيد بن مصطفى
	جامايكا	الآنسة دورانت
	الصين	السيد شن غوفانغ
	فرنسا	السيد ديجاميه
	كندا	السيد فاولر
	مالي	السيد وان
	ماليزيا	السيد حسمي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السيد إلدون
	ناميبيا	السيد أنجابا
	هولندا	السيد فان والصم
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كننغهام

جدول الأعمال

حماية موظفي الأمم المتحدة، والأفراد المرتبطين بها، والعاملين في مجال المساعدة الإنسانية في مناطق الصراع

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني الى: *Chief of the Verbatim Reportig Service, Room C-178* .

افتتحت الجلسة الساعة ٩/٥٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

حماية موظفي الأمم المتحدة، والأفراد المرتبطين بها، والعاملين في مجال المساعدة الإنسانية في مناطق الصراع

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي استراليا، وأوروغواي، والبرازيل، والبرتغال، وبيلاروس، وجمهورية كوريا، وجنوب أفريقيا، وسلوفينيا، وسنغافورة، ومصر، ونيوزيلندا، واليابان، يطلبون فيها دعوتهم للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، أن أدعو هؤلاء الممثلين للاشتراك في المناقشة، دون أن يكون لهم حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغلت السيدة ونسلي (استراليا)، والسيد بيريز أوترمين (أوروغواي)، والسيد فونسيكا (البرازيل)، والسيد مونتيرو (البرتغال) والسيد فانتسيفتش (بيلاروس)، والسيد لي سي - يونغ (جمهورية كوريا)، والسيد كومالو (جنوب أفريقيا) والسيد سبوغان (سلوفينيا)، والسيد محبوباني (سنغافورة)، والسيد أبو الغيط (مصر)، والسيد باولز (نيوزيلندا)، والسيد تاكاسو (اليابان)، المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة وإذا لم يعترض أحد، سأعتبر أن مجلس الأمن يقرر توجيه الدعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت للسيدة كاثرين برتيني، المديرة التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي، وللسيدة سيلفي جونود، رئيسة وفد لجنة الصليب الأحمر الدولية لدى الأمم المتحدة.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

أعطي الكلمة الآن لنائبة الأمين العام.

نائبة الأمين العام (تكلمت بالاسبانية): يسعدني أيما سعادة أن أرحب بوزير العلاقات الخارجية الجديد في جمهورية الأرجنتين في زيارته الأولى للأمم المتحدة.

وأود اغتنام هذه الفرصة لأعرب عن الشكر للأرجنتين على دعمها القيم والدائم لهذه المنظمة. وأود أن أعرب بوجه خاص عن امتناني البالغ لمساهماتها الكبيرة في عمليات حفظ السلام في جميع أرجاء العالم. ومبادرة اليوم تبين أن الأرجنتين لا تزال ثابتة على التزامها الدائم بدعم أنشطتنا في المناطق الأشد خطورة في العالم.

(تكلمت بالانكليزية)

وأود أن أشكركم، سيدي الرئيس، وبلدكم، على تنظيم هذه الجلسة لنا لنناقش مسألة حيوية الأهمية كثيرا ما يتم تجاهلها، ألا وهي حماية موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها. وليست هناك طريقة لاستغلال فترة رئاستكم أفضل من تركيز الاهتمام على أولئك الرجال والنساء البواسل الذين يجازفون بأرواحهم في سبيل إرساء السلم في العالم وإغاثة ضحايا الصراعات. ليس أفراد الأمم المتحدة وحدهم المستفيدون من هذه المبادرة ومن إدراك الطابع الأشد إلحاحا للمسألة الذي آمل أن تولده، وإنما المجتمع الدولي بأسره. ذلك أنه حيثما وقع جندي من ذوي الخوذ الزرق أو فرد من العاملين في الإغاثة أو مترجم شفوي محلي ضحية للكراهية والعنف، فإن أسر أولئك الضحايا وأصدقاءهم وزملاءهم ليسوا وحدهم الذين يحزنون لفقدهم. فالإحساس بذلك الفقد يشعر به أيضا من يعتمدون على مساعدتهم، وهم الأطفال المرضى والجوعى، واللاجئون، والمشردون، والمدنيون الذين تهددهم الصراعات المسلحة.

إننا نواجه زيادة هائلة في عدد عمليات القتل والاعتداءات وعمليات الخطف التي يتعرض لها أفراد الأمم المتحدة منذ أوائل التسعينات؛ وأضيف أن زملاءنا من لجنة الصليب الأحمر الدولية وشركاءنا من المنظمات غير الحكومية في الميدان يعانون بالقدر نفسه. ولا يمكننا أن نكتفي بإبداء التحسر ونستمر في أعمالنا. كما لا نستطيع أن نتخلى عن عملنا ونغادر الأماكن الخطرة. فكثيرا ما يتعين على الأمم المتحدة أن تبقى لأنها تمثل آخر بصيص أمل للسكان المعذبين. وإن غادرنا، فقد لا يكون هناك شخص آخر يحل محلنا. وبالتالي لا يمكننا أن نترك التهديدات تخيفنا، كما لا

يمكننا أن نترك العنف يهزمنا. فمسؤوليتنا كبيرة للغاية إزاء الناس الذين وعدناهم بالمساعدة.

لكن هذا لا يقلل بأية حال من مسؤوليتنا إزاء من يقدمون تلك المساعدة في بيئات شديدة الخطورة. فأقل ما يمكننا عمله هو أن نتأكد من عدم تعرضهم للخطر بلا داع. وأود، في هذا الصدد، أن أوضح نقطة بالغة الأهمية. حين أتكلم عن أفراد الأمم المتحدة، فأنا لا أعني الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة وحسب، وإنما أعني أيضا آلاف المدنيين الذين يعملون في حفظ السلم وصنع السلم والبعثات الإنسانية؛ ولا أعني فقط الموظفين الدوليين، وإنما أيضا الرجال والنساء المعينين محليا والذين بدونهم لا يمكننا أن نفي بالولايات التي توكلها إلينا الدول الأعضاء. فمسؤوليتنا تشملهم جميعا.

وأعرب عن الامتنان للرئيس على توجيهه الدعوة إلى السيدة كاثرين بيرتيني، المديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للأغذية، ولممثلة لجنة الصليب الأحمر الدولية، لتنضما إلينا اليوم. وهما أفضل من يحيط المجلس علما بالصعوبات الخاصة التي تواجه العاملين في الحقل الإنساني في البيئات المعادية التي يعملون فيها الآن في أحيان كثيرة.

وحينما أقول "نحن" مسؤولون، فإن ذلك يشملنا نحن في الأمانة العامة، ويشملكم أنتم أيضا، الدول الأعضاء. ومن يجازفون بالتعرض للمهالك هم زملاؤنا، ولكنهم أيضا مواطنوكم. ونحن في الأمانة العامة نؤمن إيمانا راسخا بأن بوسعنا نحن أنفسنا القيام بالكثير لضمان أمن زملائنا في الأمم المتحدة على نحو أفضل. وفي الشهور الأخيرة أجريت مشاورات مع الوكالات التنفيذية الرئيسية في الأمم المتحدة العاملة في حالات الصراع، ونحن ننظر في اتخاذ عدد من الخطوات الملموسة لتحسين إجراءات الأمن لدينا.

الهدف الأول هو تعزيز قدرة مكتب منسق الأمم المتحدة لشؤون الأمن على أداء مسؤولياته بصفته مديرا للأمن الشامل لمنظومة الأمم المتحدة. وهذه، بكل المعايير، ليست مهمة صغيرة. وحتى يقوم ذلك المكتب بعمل جيد، فينبغي تمكينه، ليس من القيام ببعثات تقييم للأمن، وبالتدريب وبالتحقيقات فحسب. إنما ينبغي تمكينه أيضا، على سبيل المثال، من إيفاد أفراد أمن لفترات قصيرة إلى الميدان في حالات الأزمات أو توفير المشورة في حالات التوتر. وينبغي أن تكون تحت تصرفه برامج للحاسوب لتعزيز قدرته على الإدارة. ولتلبية هذه المتطلبات الأمنية، نحتاج إلى فريق كبير مع موارد كافية، يرأسه فرد ذو خبرة قادر على اتخاذ القرارات الصعبة التي يتطلبها العمل.

ولهذا، رحبنا في القرار الأخير الذي اعترفت فيه الجمعية العامة بضرورة تعزيز مكتب منسق الأمم المتحدة لشؤون الأمن وضرورة تعيين منسق للأمن طوال الوقت. ويسرني أن أبلغ المجلس بأن الأمين العام ينوي التصرف في شأن هذا القرار بتعيين منسق للأمن طوال الوقت في أقرب وقت ممكن.

والهدف الثاني هو ضمان إمداد البعثات الميدانية بالعدد الكافي من أفراد الأمن والمعدات الأساسية، مثل أجهزة الإرسال اللاسلكي، والتليفونات عن طريق السواتل، والمعاطف الواقية وما إلى ذلك بشكل كاف. وقد بدأ إجراء استعراض عاجل لبيان المتطلبات بالتحديد لكل بلد على حدة.

الهدف الأساسي الثالث هو التركيز بشكل أكبر على التدريب على الأمن. إن القوات تتلقى عادة تدريبا مكثفا على الأمن؛ ويترسخ فيهم إدراك مستمر بالخطر المحتمل. ولكن كثيرا من العاملين من غير العسكريين - أفراد الشرطة، والعاملون في مجال الإغاثة، ومراقبو حقوق الإنسان وغيرهم - يخدمون في ظروف صعبة بنفس القدر. وهؤلاء يجب أن يصبحوا واعين بالاحتياجات الأمنية مثل زملائهم العسكريين وأن يكونوا مستعدين تماما للتعامل مع المخاطر التي يواجهونها.

وإحدى الطرق للقيام بهذا يمكن أن تكون إنشاء مراكز تدريب يتلقى فيها جميع العاملين الدوليين، أيا كانت المهام الموكولة إليهم. تدريبا مكثفا على الأمن قبل وزعهم. وقد ترغب الدول الأعضاء أيضا في النظر في دعوة موظفين غير عسكريين لحضور قطاعات أمنية من برامجها لتدريب العاملين في مجال حفظ السلام. وبلدكم، سيدي الرئيس، لديه برنامج ممتاز في هذا الخصوص، وخلال دورة تدريب عقدت مؤخرا لمتطوعي الأمم المتحدة، نظمت حكومتكم دورة إعداد لمدة يوم واحد.

هناك مثل جيد آخر هو بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية وبعثة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. لقد أنشئت قاعدة للعمليات قبل الوزع خارج منطقة عمل البعثة، في داروين، باستراليا، لتدريب موظفي الأمن وغيرهم قبل وزعهم في تيمور الشرقية.

أخيرا، نريد أن نكفل تنسيقا أفضل بكثير لترتيبات الأمن بين جميع عناصر الأمم المتحدة العاملة التي توجد غالبا في موقع واحد، وأيضا مع سائر المنظمات الإنسانية التي قد تكون موجودة. والتنسيق الأفضل لا يزال جزءا رئيسيا من جهودنا الإصلاح في مجالات أخرى. وفي هذه الحالة، يمكن أن تكون المسألة مسألة حياة أو موت. وينبغي أن تتشاطر المعلومات على نطاق أكثر اتساعا وأكثر انتظاما؛ إذ يجب أن تنفذ وتحترم إجراءات واضحة؛ ويجب أن تجمع معدات الأمن عندما يكون ذلك ممكنا.

ولتحقيق هذا كله، تحتاج الأمانة العامة إلى دعم الدول الأعضاء على كافة المستويات.

أولا، من الضروري أن يعترف الجميع بأن الأمن الجيد يكلف أموالا. والأفراد يكلفون أموالا. والمعدات تكلف أموالا. ولا بد أن تكون الموارد كافية وأن يكون من الممكن توقعها. وفي الوقت الحالي، ليست هي كذلك. وتمويل إدارة الأمن والتدريب لا تزال تتم تدريجيا - عن طريق أموال تأتي من مصادر مختلفة عديدة - وللأسف فإنها أيضا لا تزال غير كافية. ولقد استحدثنا شيئا هذا العام وهو أن معظم النداءات الموحدة المشتركة بين الوكالات التي صدرت لعام ٢٠٠٠ تتضمن طلبات من وكالات إنسانية بتغطية متطلبات أمنية محددة لكل بلد. وآمل مخلصة أن يستجاب لهذه النداءات.

هناك مصدر آخر للتمويل هو الصندوق الاستئماني لأمن موظفي الأمم المتحدة، الذي أنشئ في صيف ١٩٩٨. وللأسف، فإن مستوى المساهمات حتى الآن لا يزال مخيبا للأمل بشكل واضح. والمساهمات التي تلقيت تزيد قليلا على ١,٢ مليون دولار. وهذا لم يتح لنا حتى توفير التدريب للمعينين للعمل في ٢٠ بلدا ومنطقة محفوفة بالمخاطر. وأنتهز هذه الفرصة لأشكر حكومات السنغال، وفنلندا، وموناكو، والنرويج، واليابان على مساهماتها للصندوق حتى الآن وأناشد جميع الدول الأعضاء أن تظهر التزامها بأمن الموظفين بالمساهمة بأسخى شكل ممكن.

كما قلت من قبل، الموارد من أجل الأمن لا يكفي أن تزيد فقط؛ إنها يجب أن تكون أيضا ممكنة التنبؤ بها بشكل أكبر. وعلى المدى الطويل، يجب أن نبتعد عن النهج المخصص الذي لا نزال نتبعه. وينبغي ألا يكون هناك أي تمييز بشأن تمويل أمن الموظفين. وهذه هي مسؤولية الدول الأعضاء الرئيسية وينبغي أن تعكس الترتيبات الموازنية هذا. ويجب علينا، معا، أن نبدأ استكشاف الطرق التي يمكن تحقيق هذا بها.

لكن هناك الكثير الذي يمكن للدول الأعضاء أن تقوم به. واسمحوا لي بأن أقترح سلسلة من الإجراءات المحددة التي يمكن أن تتخذها بشكل مباشر.

أولا، يمكن للدول التي لم توقع أو تصدق بعد على الاتفاقية المتعلقة بسلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، والتي دخلت أخيرا حيز النفاذ في العام الماضي، لكن لم ينضم إليها حتى الآن سوى ٢٩ دولة طرفا، أن تفعل ذلك. ومن المؤسف، أن هذا هو نفس العدد الذي ذكرته عندما خاطبت الجمعية العامة بشأن نفس الموضوع منذ أربعة أشهر.

ثانيا، تغطي الاتفاقية في الوقت الحالي موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها الذين يقدمون الدعم إلى أية عملية تابعة للأمم المتحدة يأذن بها مجلس الأمن أو الجمعية العامة. وقد ترغب الدول الأعضاء في النظر في مد نطاقها لتشمل فئات من الأفراد يقعون في الوقت الحاضر خارج نظام الاتفاقية للحماية.

ثالثا، ينبغي للدول الأعضاء أن تتخذ خطوات للإسراع بالتصديق على النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الذي يعرف الهجمات المتعمدة ضد الأفراد المشاركين في تقديم مساعدة إنسانية وفي عمليات حفظ السلام باعتبارها جرائم حرب.

ورابعا، ينبغي للدول الأعضاء أن تساعد في التحريات وفي تقديم الذين يؤذون أو يقتلون أفرادا في خدمة الأمم المتحدة إلى العدالة، بل وأيضا الذين يخدمون منظمات أخرى تعمل على تبني السلم وتقديم الإغاثة في مناطق الصراع. منذ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، قضى ١٨٤ موظفا نحبهم أثناء خدمة الأمم المتحدة. من بينهم، ٩٨ فردا قتلوا. ومع ذلك، حتى الآن، لم يقدم إلى المحاكمة سوى اثنين فقط من مرتكبي هذه الجرائم وأدينا. فما الذي يخبر به هذا العالم؟ هل هو أن قتل موظف الأمم المتحدة أمر جائز؟ هل هو أن من يفعل هذا يعفى من العقاب؟ لا أعتقد هذا. ولكن هذا، بالفعل، هو الانطباع الذي نعطيه إلى أن تتخذ الحكومات التدابير الضرورية لإنهاء التهرب من العقاب.

وعلى سبيل المثال، تلقى هذا المجلس تقارير مؤخرا تحدد الذين يدعى بأنهم مسؤولون عن إسقاط طائرتين تابعتين للأمم المتحدة في أنغولا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، حيث قتل ٢٣ فردا. وفي هذه الحالة، كما كان في حالات أخرى عديدة لم تحل بعد، وما زالت آمال مخلصة في أن تبذل

الدول الأعضاء قصارى جهدها لضمان إكمال التحقيقات الجادة وتقديم مرتكبي هذه الحوادث إلى العدالة. والمجلس نفسه عليه مسؤولية محددة هي ضمان تحقيق العدالة عندما يكون زملاؤنا هم ضحايا أعمال عنف متعمدة، وله أيضا دور حاسم يقوم به في نواح أخرى.

إن الولايات الممنوحة لعمليات الأمم المتحدة لها تأثير هائل على أمن أفرادنا في الميدان. ولهذا فإنني أحث أعضاء المجلس على أن يضعوا في الاعتبار مسألتين عندما يصيغون تلك المهام. أولا، حجم وشكل القوة يجب أن يتناسب مع الخطر الذي من المحتمل أن تواجهه. وما لم يحدث هذا، فإن الأطراف ستغريها محاولة اختبار قدرتها، الأمر الذي يهدد بدوره أرواح أفرادنا. وثانيا، ينبغي ألا تخلق الولايات توقعات غير واقعية بين السكان المحليين. ففي كثير من الأحيان، أصبح موظفو الأمم المتحدة أهدافا لغضب وإحباط الشعب اليائس عندما ثبت أنهم لا يمكنهم الوفاء بتلك التوقعات.

وأعتقد أنني أعربت بوضوح عن اقتناعي بأننا يجب أن نغير الطريقة التي نفكر بها في أمن موظفي الأمم المتحدة. فالأمن ليس ترفا. وليس أداة للزهو. وليس فضلا يمنح. وإنما الأمن شيء ندين به للقوات والمدنيين الذين يتطوعون للعمل في أماكن نائية في ظل أصعب الظروف وللموظفين المحليين الذين يساعدوننا على الوفاء بولاياتنا. والأمن أيضا لا غنى عنه لنجاح عملنا وعمل المنظمات الأخرى التي تتعاون معنا في الميدان. وهو، بعبارة واحدة، جزء لا يتجزأ من أي عملية لحفظ السلام، وأي عملية إنسانية أو عملية أخرى من العمليات التي نضطلع بها في أي مكان في العالم. ويجب أن نكف عن التصرف وكأنه أي شيء أقل من ذلك.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أشكر بحرارة نائبة الأمين العام على بيانها، وأود أيضا أن أشكرها على الكلمات الطيبة فيما يتعلق بدعم الأرجنتين لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

المتكلمة التالية السيدة كاثرين بيرتيني، المديرة التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي. أدعوها إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانها.

السيدة بيرتيني (تكلمت بالانكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، وأعضاء مجلس الأمن، على هذه الدعوة لمخاطبة المجلس، بالنيابة عن وكالات الأمم المتحدة، بشأن أهم موضوع يواجهنا اليوم.

في أزمات متتالية بكثرة أصبح علم الأمم المتحدة هدفا بدلا من أن يكون درعا، وفي أغلب الأحيان يتعين على موظفي المعونة أن يجازفوا بحياتهم لينقذوا حياة الآخرين. ويصعب علينا في بعض الأحيان أن نقدر ما يمر به الموظف الإنساني يوميا. فعلى سبيل المثال، في الصومال والسودان وأفغانستان، أختطفت قوافل الأمم المتحدة وضرب سائقونا وقتلوا. وفي أنغولا وأفغانستان، أطلقت النار على طائراتنا. وأخذ بعض موظفينا رهائن في سيراليون، ومنطقة البلقان، والبحيرات الكبرى، والقفقاس وأماكن أخرى.

ومنذ عام ١٩٩٢، كما لاحظت نائبة الأمين العام، فقدت وكالات الأمم المتحدة ١٨٤ من موظفيها المدنيين بسبب العنف، بما في ذلك حوادث تحطم الطائرات. ومنذ عام ١٩٩٤، حدثت ٥٩ حادثة اختطاف واحتجاز رهائن لحق الأذى فيها بـ ٢٢٨ من زملائنا. وفي عام ١٩٩٩، وقعت ٢٩٢ من حوادث النهب العنيف والهجمات وحوادث الاغتصاب واختطاف السيارات.

ومن آخر الضحايا، التي ستظل في ذهني دائما، ساسكيا فان ميجينفيلت، الشابة الهولندية المتفانية التي كانت تعمل لبرنامج الأغذية العالمي. إنني أتذكرها دائما. فهي وزميلها لويس زونيغا أطلقت النار على رأسيهما مباشرة من مسافة قريبة جدا بعد كمين في بوروندي. وكان السيد زونيغا رئيس موظفي منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في بوروندي. وكان موتهما أكثر ترويعا لأنه كان عملا متعمدا من أعمال العنف التي تستهدف الأمم المتحدة نفسها - إذ تم على طريقة الإعدام ومع سبق الإصرار وبأعصاب باردة.

والذين يوفرون الغذاء والمأوى والدواء - مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين واليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي ولجنة الصليب الأحمر الدولية وشركاؤنا الكثيرون من المنظمات غير الحكومية غالبا ما يصبحون ضحايا أثناء الأزمات الإنسانية. فوفقا لاحصاءات مكتب منسق الأمم المتحدة للشؤون الأمنية، فقد كل من مكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٥ من موظفيه في عام ١٩٩٢؛ وفقد كل من اليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي ٢٧ من موظفيه؛ وفقدت إدارة عمليات حفظ السلام ٣٠ من موظفيها المدنيين. وعندما تضيف الوفيات الناجمة عن حوادث السيارات بسبب العمل في مناطق وعرة ووفيات الموظفين المعينين لفترات قصيرة، تصعد الأرقام إلى أعلى.

وينطوي العمل الآلي الذي يتطلبه توصيل المعونة في مناطق الحرب على مخاطر خاصة. فبرنامج الأغذية العالمي، على سبيل المثال، يقوم في أغلب الأحيان بتوفير السوقيات لترحيل الأشخاص والمؤن لجميع وكالات الأمم المتحدة والعديد من المنظمات غير الحكومية في مناطق مثل تيمور الشرقية وكوسوفو وأنغولا. وكانت من أكثر اللحظات حزنا بالنسبة لنا جميعا في السنة الماضية عندما تحطمت طائرة تابعة لبرنامج الأغذية العالمي كانت تقوم برحلات مكوكية من روما إلى بريستينا، وقتل ركابها الأربعة والعشرون.

ومن العوامل المتنامية في الصورة الأمنية ظهور استعمال الجوع من جديد كسلاح في الحرب. إذ يجري تجويع الناس بسبب انتماءاتهم السياسية أو دينهم أو عرقهم أو لمجرد المكان الذي يعيشون فيه. وتدمر مخزونات الأغذية، وتحرق الحقول. وأصبح الجوع جزءا أساسيا من تكتيكات العنف في الصومال وجنوب السودان وأنغولا وأفغانستان. واستعمل أيضا في كوسوفو بصورة منتظمة لم تشهدها أوروبا طوال نصف قرن. ولا يختلف التكتيك كثيرا سواء كان في شمال أفغانستان أو في شمال أوغندا. وتوصيل المعونة الغذائية البالغة الأهمية للاستجابة للاحتياجات الإنسانية عرض العاملين للخطر. وفي بعض الأحيان تنظر الفصائل المتحاربة إلى توصيل المعونة الغذائية نفسه باعتباره عملا سياسيا، وبالتالي يصبح من يقومون بتوصيلها أهدافا.

هذا بالطبع ليس مقبولا. يجب على المجتمع الدولي أن يتخذ خطوات ملموسة ليضمن أن سلامة موظفينا القائمين على أمر المعونة محمية حماية تامة وأننا نوقف هذا الاتجاه المنذر بالخطر. وإذا أردنا للوكالات الإنسانية أن تضطلع بمهمتنا الأساسية المتمثلة في مساعدة المدنيين، فيجب أن توفر للموظفين الإنسانيين وسائل أفضل لضمان حمايتهم.

ويشرفني أن آتي عقب نائبة الأمين العام في إبداء هذه الملاحظات. فقد حولت بصورة حكيمة موضوع أمن الموظفين وإلى إحدى أعلى الأولويات لديها ولدينا جميعا. وقد أصبح أمن الموظفين أهم شواغلي الشخصية في برنامج الأغذية العالمي. وفي عام ١٩٩٨ - وهي سنة فقد فيها برنامج الأغذية ١٢ من موظفيه، سبعة منهم قتلوا - أنشأنا قوة عمل لدراسة السبل الأفضل لحماية موظفينا. وكان أكبر إنجاز لنا حتى الآن برنامج تدريب أمني على نطاق الوكالة لجميع الموظفين. وفي غضون ١١ شهرا دربنا أكثر من ٤٠٠ ٥ شخص، وخلال فترة السنتين الأخيرتين ضاعفنا أربع مرات إنفاقنا على أمن الموظفين.

إنني أعلم أن هذا الموضوع يمثل أولوية عليا لدى جميع زملائي من رؤساء الوكالات، وخاصة الذين يديرون وكالات إنسانية يتعرض فيها الموظفون للخطر يوميا.

ونعتقد أننا يجب أن نعد جميع الموظفين الإنسانيين للعمل الخطر من خلال التدريب الأمني، ليشمل كيفية قراءة إشارات الخطر في الأوساط المتقلبة، وكيفية التعامل مع المهاجمين المسلحين، وكيفية ملاحظة وكشف الألغام الأرضية الخفية، وكيفية الخروج من المواقف التي تنطوي على خطر شخصي وكيفية التعامل مع الاحتجاز القسري.

ولكن التدريب الداخلي الذي تقوم به وكالات الأمم المتحدة، على الرغم من أهميته القصوى، ليس كافيا. ويتعين علينا تحسين نظم اتصالاتنا، وهياكلنا الميدانية، ومعداتنا، ووعينا الأمني. ويجب أن نحصل على التعاون من الحكومات في البلدان التي نعمل فيها بأن توفر لنا حماية أفضل، وتسمح لموظفي الأمم المتحدة باستعمال أنظمة الاتصالات، وتلاحق وتحاكم المسؤولين عن أعمال العنف ضد موظفي الأمم المتحدة.

وينبغي أن يكون هناك تسليم مشترك بأن وظيفة الموظف الإنساني أصبحت الآن وظيفة خطرة أكثر من أي وقت مضى. والجنود - الذين قد ينفقون جزءا يسيرا فقط من وقتهم في حالات خطيرة تهدد الحياة - يتلقون تدريبا أمنيا يغرس في أذهانهم الوعي الأمني. أما الموظفون الإنسانيون، الذين قد ينفقون معظم وقتهم في بيئات خطرة بنفس القدر، فلا يتلقون أي تعليم للوعي بالمخاطر؛ ولقد حان الوقت لتعليمهم. وبالتالي فإن علينا أن نزيد من الوعي بالمسائل الأمنية في ثقافة الأمم المتحدة وأن نعتنق الإدارة الأمنية كجزء أساسي من أي عملية.

وإنني أشيد بكم، سيدي الرئيس، وبمجلس الأمن على استعدادكم لتناول المسألة الأمنية الخاصة بالموظفين الإنسانيين. فالوكالات الإنسانية تواجه بعض الاسئلة البالغة الصعوبة هذه الأيام. وأصعب هذه الأسئلة جميعا هو، متى يكون الخطر الأمني على موظفينا عظيما بحيث لا نستطيع أن نصل إلى ضحايا الحرب - الذين يموتون حينئذ لفقدان الطعام، والمأوى، والماء والدواء؟ أين نرسم الخط الفاصل؟

وأشيد بالمجلس أيضا على اهتمامه الزائد وعنايته وإجراءاته فيما يتعلق بالمسائل الإنسانية خلال الشهور العديدة الماضية، التي ألقي الضوء عليها في الشهر الماضي بالتركيز على أفريقيا. وأعتقد أنني أعبر عن مشاعر جميع زملائي عندما أحث مجلس الأمن على أن يأخذ في الاعتبار دائما سلامة موظفي المساعدة والمعونة الإنسانية عندما يتخذ قرارات سياسية.

وغالبا ما تسهم العمليات الإنسانية في الوفاء بولاية المجلس لتحقيق السلم والأمن. والجهود التي يبذلها المجلس لتركيز الانتباه على أمن موظفي الأمم المتحدة ستعزز الدور الواضح للأمم المتحدة بوصفها المتصدرة للعمل الإنساني على نطاق العالم. وعلينا أن نواجه الحقيقة المجردة وهي أن الأمم المتحدة ترسل عمال المساعدة العزل من السلاح إلى أماكن لا ترسل حكومات الدول الأعضاء قوات مسلحة إليها.

لقد طُرح عدد من التوصيات التي تعزز الوعي بنهج الأمم المتحدة وكفاءتها في تحقيق الأمن، وأود أن أسلط الضوء على بعض منها لاسترعاء انتباهكم إليها.

أولا، يجب الحفاظ على مبادئ عدم التحيز الإنسانية في جميع الأزمات. وينبغي أن تراعى حتى عندما يتخذ مجلس الأمن قرارات بشأن حالات الصراع. ويجب القبول بمبادئ عدم التحيز الإنسانية، ويجب أن تقضي قواعد العمل بالسماح لعمال المساعدة بالوصول إلى المدنيين الأبرياء بصرف النظر عن مكانهم أو طرف الصراع الذي ينتمون إليه. هذه المشكلة ظهرت في العديد من الحالات، ولكن يجب أن نؤكد مجددا، على سبيل المثال، أنه ينبغي ألا يتضور طفل أو شخص بالغ جوعا بسبب حرب أو صراع لا علاقة له بها.

ثانيا، أطلب مع الاحترام أن ينظر مجلس الأمن مليا في الإذن بإيفاد حفظة للسلام في حالة الأزمات. فالمجلس يشير بانتظام إلى دور حفظة السلام في حماية المدنيين، إلا أنه لا يوضح بالضرورة دورهم في حماية عمال المساعدة. وأوصي بأن يعرب المجلس بوضوح عن كيفية قيام عمليات حفظ السلام بتوفير الحماية لعمال المساعدة في المستقبل وعن تحديد ذلك أيضا.

ثالثا، يجب أن نعبئ أيضا المجتمع الدولي لمعاقبة المسؤولين عن الجرائم التي ترتكب ضد عمال المساعدة - وهي رسالة أشدد عليها بعد أن استمعت إلى ملاحظات نائبة الأمين العام. ويجب أن نبعث برسائل قوية إلى الحكومات والجماعات التي ترتكب في نطاق سلطانها القانوني أعمال القتل والخطف والمضايقة بأنها ستحاسب وتعاقب إن قصَّرت في احترام حياة عمال المساعدة. وفي حالة البلدان التي لا تتخذ إجراءات جادة لمنع ارتكاب الجرائم ضد عمال المساعدة أو التحقيق فيها وإصدار الأحكام بشأنها، فأقترح أن ينظر المجلس في إنشاء نظام لمراقبة هذه الانتهاكات وبالتالي فرض العقوبات بشأنها.

ولا بد لي أن أقول لكم، سيدي الرئيس والأعضاء، إن هذا العمل هو أحد أكثر أعمالنا مدعاة للإحباط لأنه في أغلب الأحيان عندما يتعرض موظفون للقتل، ليست لدينا وسيلة لمتابعة الحالة وكفالة محاسبة المجرمين. وكثيرا ما نسمع كلاما مثل "جنودنا ليسوا مسؤولين عن ذلك؛ والمسؤولون هم الثوار"، أو العكس أيضا. وبالتالي، لا يتحمل أحد المسؤولية عن إجراء التحقيق. فالتقارير السليمة عن التحقيقات نادرة الوجود. ومثلما ذكرت نائبة الأمين العام، لم يحاكم المجرمون سوى مرتين - وأكرر: مرتين - فقط.

رابعا، يجب توفير التدريب الأمني لجميع موظفي الأمم المتحدة العاملين في أمكنة غير آمنة. وينبغي أن يكون هذا شرطا مسبقا لمشاركة الموظفين في عمليات محفوفة بالمخاطر.

خامسا، وإبرازا لما قالته نائبة الأمين العام أيضا، ينبغي تعزيز دور مكتب منسق الأمم المتحدة الأمني، بوصفه مكتبا للتنسيق ودار مقاصة للمعلومات الأمنية، بزيادة عدد موظفيه والتمويل المخصص له. ونرحب جميعا بقرار تعيين منسق أمني لدوام كامل. وينبغي تعديل ميزانية الأمم المتحدة طبعا لاستيعاب هذا الأمر. وأود أن أسترعي انتباهكم إلى حقيقة أن مكتب منسق الأمم المتحدة الأمني يتضمن حاليا ١٢ موظفا في عملياته على نطاق العالم. ثمانية منهم تدفع أجورهم من ميزانيات وكالات أخرى، وتقوم الأمم المتحدة إذا بتمويل أربعة موظفين فقط لإدارة عمليات الأمن لعشرات الآلاف من موظفي الأمم المتحدة المنتشرين حول العالم. والواقع أنكم، إذا نظرتم في الميزانية لوجدتم أنها لا تتضمن سوى نصف مليون دولار سنويا، دون احتساب أجور التأمين ضد الأعمال الضارة، لتسديد تكاليف جميع ما توفره الأمم المتحدة لأمن الموظفين، بالإضافة طبعا إلى الإسهامات التي تقدمها وكالاتهم وميزانيات الوكالات. وطبعا فإن الاقتراحات التي تقدمت بها نائبة الأمين العام هامة جدا في تعزيز هذه العملية.

أخيرا، كلنا نريد أن نعمل، بوصفنا عمالا للمساعدة الإنسانية، تحت راية الأمم المتحدة التي هي رمز للأمل والأمان. فنحن لا نريد أن نتخلى عن الفقراء الذين نقدم المساعدة إليهم عندما يجعل عدم الأمان العمل الذي نقوم به عملا خطيرا. ونحن نريد أن نكون موجودين هناك لتوفير الغذاء والمأوى والدواء والأمل.

هذا ما يفعله موظفو الأمم المتحدة كل يوم في جميع أنحاء العالم. فهم يقدمون كل ما يملكونه لإنقاذ حياة الناس في ظل أسوأ الظروف على الأرض. وينبغي لهم ألا يضحوا بحياتهم.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أشكر السيدة بيرتيني على البيان الذي أدلت به وعلى كلماتها الرقيقة.

السيد شن غوفانغ (الصين) (تكلم بالصينية): أولا، اسمحوا لي أن أشكركم، سيدي الرئيس، على ترؤسكم شخصيا هذه الجلسة رغم انهماككم بالعمل. وأود أيضا أن أشكر وفد الأرجنتين على الجهود التي بذلها تحضيرا لهذه الجلسة. ويسرنا جدا أن تكون نائبة الأمين العام معنا هنا في جلسة هذا اليوم؛ فلقد أدلت ببيان هام جدا. وأود أيضا أن أشكر السيدة بيرتيني من برنامج الأغذية العالمي على بيانها.

إن الصراعات المسلحة لا تزال دائرة في عدة مناطق من العالم، وهي لا تهدد السلم والأمن في تلك المناطق فحسب، بل تسبب أيضا قدرا كبيرا من الأضرار وتلحق الأذى بالمدنيين هناك. وطوال العقود العديدة الماضية اضطلعت الأمم المتحدة والمنظمات الدولية ذات الصلة بعمل كثيف لتعزيز تسوية المنازعات الإقليمية سلميا وتوفير المساعدة للمدنيين العالقين في الصراعات، وتوصلت إلى نتائج معيَّنة. ومع ذلك، فإن ما يقلقنا جدا هو الزيادة المتصاعدة في عدد موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها والعاملين في مجال المساعدة الإنسانية الذين لا تتوفر لأمنهم الشخصي الحماية على النحو الواجب. ولقد خلَّف هذا بالفعل أثرا سلبيا على أداء عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم والمساعدة الإنسانية.

إن الوفد الصيني يؤيد الجهود التي يبذلها موظفو الأمن الدوليون لصون السلم والاستقرار في المناطق المعنية، فضلا عن توفير المساعدة الإنسانية الضرورية للمدنيين الذين يقعون ضحايا هذه الصراعات المسلحة. ونحن ندين الهجمات بأي شكل من أشكالها ضد موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، والعاملين في مجال المساعدة الإنسانية. ونرجو أن تأخذ البلدان المعنية تدابير فعالة وفي الوقت المناسب لتقديم مرتكبي هذه الاعتداءات إلى العدالة.

مع ذلك، نأسف أشد الأسف لأن بعض الأشخاص الذين ثبت بالفعل ارتكابهم لهذه الاعتداءات ما زالوا طلقاء ولم ينالوا عقابهم وفقا للقانون. ونحن نحث الحكومات المعنية وأطراف الصراعات على الامتثال للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، وعلى التعاون بنشاط مع الأمم المتحدة والمنظمات الدولية ذات الصلة في مساعيها الرامية إلى حماية أمن موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها والعاملين في مجال المساعدة الإنسانية.

والصين، على غرار بلدان عديدة، تعتقد أن ولاية كل عملية من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم ينبغي أن تكون واضحة ومناسبة وعملية، وينبغي أن تتضمن مسبقا خطة شاملة لتوفير الأمن. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن تتعاون الدول الأعضاء والأمانة العامة للأمم المتحدة تعاونا وثيقا بشأن هذه المسألة. وبالمثل، نعتقد أنه ينبغي لهؤلاء الموظفين، لدى القيام بواجباتهم، أن يتقيدوا بالقانون الدولي وبمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وينبغي لهم أن يتقيدوا بقوانين البلدان المضيفة وأن يحترموها.

والبيان الرئاسي الذي سنعتمده يعبِّر تماما عن مواقف الأطراف على نحو شامل ولذلك، فإننا نؤيده.

وفي الوقت نفسه، فإننا نعتقد أيضا أنه يجب على الأمم المتحدة أن تنشئ آليات فعالة وأن تعتمد تدابير فعالة جدا لمعالجة هذه المشاكل، بدلا من مجرد إصدار بيانات. وقد دلَّلت الوقائع على أن الاقتصار على إصدار بيانات ليس له أية فعالية في حل المشاكل مهما كان نوعها. بل يجب علينا أن نعمل على متابعة بياناتنا لكي ندلل على أن الأمم المتحدة لن تتسامح أبدا إزاء ارتكاب هذه الفظائع.

إن مسألة حماية موظفي الأمم المتحدة، والأفراد المرتبطين بها، والعاملين في مجال المساعدة الإنسانية ترتبط بمسائل الأمن وحفظ السلام والمسائل القانونية والإنسانية وسواها. ولذا ينبغي مناقشتها وإدارتها بصورة مشتركة من جانب مختلف هيئات الأمم المتحدة. ونرى أن مناقشة اليوم ستساعد في زيادة تعزيز الأهمية التي توليها أجهزة الأمم التحدة الأخرى لهذه المسألة، ويحدونا الأمل بأن يتمكن مجلس الأمن من الاضطلاع

بمسؤوليته التي أناطها به الميثاق ويعزز من تنسيقه وتعاونه مع أجهزة الأمم المتحدة الأخرى، وذلك لمعالجة هذه المسألة بصورة مشتركة وبطريقة مرضية.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أشكر ممثل الصين على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي وإلى وفد بلدي.

السيد فاولر (كندا) (تكلم بالفرنسية): أود بداية، سيدي، أن أرحب بكم أحر الترحيب في رئاسة مجلس الأمن. إن وجودكم هنا لحضور المناقشة الخاصة التي تعقد اليوم بشأن حماية موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها يدلل على التزام الأرجنتين بحماية أولئك الذين يحافظون على السلام ويقدمون المساعدة الإنسانية في مناطق الصراع. وإن وفد بلدكم ووفد بلدي يعملان معا في تعاون وثيق، وسنتابع هذا التعاون من أجل تحقيق أهدافنا المشتركة.

واسمحوا لي أن أعرب عن تقدير وفد بلدي الخالص لكم، سيدي الرئيس، على دعوتكم لعقد هذه المناقشة. إن حماية موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، والعاملين في مجال المساعدة الإنسانية في مناطق الصراع، بمن فيهم الموظفون المحليون، شاغل يتسم بالأولوية بالنسبة لكندا. ومنذ أن تناول المجلس هذه المسألة بالمناقشة في آخر مرة بوصفها مسألة ذات طابع شامل، استمر تصاعد وقوع حوادث إلحاق الأذى والمضايقة وأعمال القتل أو الاغتصاب الموجهة ضد الموظفين في الميدان. وفي الأسابيع القليلة الماضية وحدها، تم ابلاغ المجلس بوقوع حوادث متعددة وجد فيها أبناؤنا وبناتنا أنفسهم عرضة للتهديد في أنغولا وكولومبيا والصومال والسودان وكوسوفو. وهذه الأعمال غير مقبولة بتاتا.

وربما لا يكون هناك ما يبعث على الدهشة أنه مع تزايد تعرض المدنيين للاستهداف في الصراعات المعاصرة، فإن الذين يقدمون إليهم الحماية والمساعدة قد يجدون أنفسهم أيضا عرضة للهجوم. فالأنشطة التي يضطلعون بها في بيئات خطرة جدا في الغالب، ينظر إليها من جانب المحاربين على أنها أنشطة متحيزة أو تشكل عقبة أمام هدف عسكري معين، بل إنها تستغل كوسيلة من أجل تحقيق هدف معين. ويفاقم من المشكلة الهيمنة المتزايدة للجماعات المنشقة والقوى غير النظامية التي تفتقر إلى تسلسل قيادي واضح وإلى معرفة بالقانون الدولي ومبادئه. وفي مثل هذه الظروف، فإن العمل تحت راية الأمم المتحدة أو تحت شارة الصليب الأحمر أو الهلال الأحمر لم يعد يوفر ضمانا بالحماية.

(تكلم بالانكليزية)

إن مواصلة موظفي الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية الأخرى العمل في كنف هذه البيئات غير الآمنة دليل على تفانيهم في خدمة السكان المتضررين. وإننا نشيد اليوم بشجاعتهم وتضحياتهم، إذ نعرف كم من القطاعات الضعيفة من السكان ستعاني لولا التزامهم. إلا أن تضامننا مع هؤلاء الموظفين، سواء كانوا من الموظفين المستقدمين من الخارج أو من الموظفين المحليين، يجب أن يتجاوز الكلمات، كما أشارت إلى ذلك مرة أخرى هذا الصباح وعلى نحو بليغ أيضا - نائبة الأمين العام.

ويتعين على المجتمع الدولي أن يتوصل إلى إيجاد سبل لضمان احترام جميع الأطراف المعنية للقانون الدولي الساري وتنفيذه. وفي هذا الصدد، نشير إلى الدور الهام الذي يضطلع به مجلس الأمن، وخاصة في مجال السعي لإنهاء الإفلات من العقاب. ويتعين علينا أيضا أن نتوصل إلى إيجاد سبل مبتكرة لضمان احترام هؤلاء الموظفين في الميدان وحرية تنقلهم، بما في ذلك تشجيع التفاوض بشأن القوانين في الميدان ومدونات السلوك مع المحاربين والحكومات المضيفة وفيما بينها. وأخيرا، يجب علينا أن نضمن عدم استخدام عمل موظفي الأمم المتحدة والعاملين في مجال المساعدة الإنسانية من جانب الدول الأعضاء كبديل عن معالجة الأسباب الجذرية للصراعات.

إن المسؤولية عن ضمان سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، والعاملين في مجال المساعدة الإنسانية تقع أولا وأخيرا على عاتق أطراف الصراع والحكومات المضيفة. وينبغي أن يطلب إليها العمل على ضمان أمن هؤلاء الأفراد، وذلك، ضمن أمور أخرى، من خلال التفاوض على ترتيبات خاصة، وضمان أن تتوفر للسكان المدنيين إمكانية الوصول دون أي عائق إلى المساعدة الإنسانية وفقا لمبادئ الحياد وعدم الانحياز. وحيثما لا تقدم هذه الضمانات، ينبغي التعجيل في توجيه اللوم الدولي. وإن إدراج الهجمات التي تشن على موظفي الأمم المتحدة وعلى موظفي الإغاثة في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية على أنها جرائم حرب ليمثل مساهمة هامة في مجموعة قواعد الحماية القانونية الدولية، وكذلك بدء سريان اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٩٤ المتعلقة بسلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها.

وإنه لمن الضروري أن تعتمد الحكومات تدابير تشريعية وقضائية وإدارية محلية مناسبة لضمان مثول مرتكبي هذه الجرائم أمام العدالة. وإنه لمن المذهل جدا في الواقع، كما أكدت السيدة فريشيت والسيدة بثرتيني هذا الصباح، أنه لم يتم إيقاف وتوجيه التهم إلا إلى عدد قليل من الذين قاموا بارتكاب أعمال ضد موظفي الأمم المتحدة. وهذا الإفلات من العقاب يجب ألا يستمر، إذ أنه لا يؤدي إلا إلى زيادة تهديد أمن الموظفين في الميدان.

لقد تزايد إدراك مجلس الأمن لدوره ومسؤوليته في تعزيز سلامة وأمن أولئك الذين نزج بهم في طريق الخطر. ففي القرارات وفي البيانات الرئاسية طالبنا بصورة متزايدة باتخاذ تدابير أكثر تحديدا على الدوام، وأدرجنا أحكاما محددة في ولايات حفظ السلام. ويمكن لهذا الاتجاه النشط، بل وينبغي له، أن يتعزز ويصبح أكثر منهجية. ونرى أنه ينبغي للمجلس أن يكون على استعداد لاستخدام جميع التدابير المتاحة له ليعزز اهتمامه بهذا الأمر، بما في ذلك اعتماد جزاءات مستهدفة أطراف الصراع التي تتوانى عن تقديم ضمانات مناسبة، والواقع أنه يجب على المجتمع الدولي أن يجعل المسؤولين عن شن الهجمات ضد هؤلاء الموظفين يدفعون ثمنا غاليا من الناحيتين السياسية والاقتصادية. ويتلهف وفد بلدي إلى ترجمة التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام بشأن حماية المدنيين إلى أفعال؛ وإننا نتطلع إلى التعاون مع أعضاء المجلس الآخرين من أجل تحقيق هذا الهدف.

ومع زيادة انتشار المكون المدني في بعثات حفظ السلام ودعم السلام، ومع ارسال المدنيين في ظروف ما بعد الصراع مباشرة ستغدو مسألة السلامة مسألة أكثر إلحاحا. لقد أدرك المجلس هذه المشكلة الآن واستجاب على نحو منتظم بمنح البعثات المعقدة ولاية قوية لحماية البشر. إلا أن التحدي الذي نواجهه بطبيعة الحال، هو ضمان توفير الموارد الكافية للبعثات للاضطلاع بولاياتها تلك. وفي نهاية المطاف، يتعين على أعضاء المجلس إبداء إرادة حقيقية في توفير الأدوات والموارد التي تحتاجها بعثات حفظ السلم للاضطلاع بمهامها، وتوفير القدرة والولاية لها للعمل في جو من الأمن النسبي.

ويتعين على البلدان المساهمة بقوات أن تضطلع بدور أيضا، من حيث ضمان توفير التدريب الكافي لأفرادها بما يمكنهم من فهم تعقيدات منطقة العمليات وأناسها، وذلك من أجل تجنب ما لا لزوم له من سوء الفهم والأعمال العدائية. ويتعين علينا، بصورة خاصة، أن نضمن توفير التدريب الكافي للعناصر المدنية غير التقليدية من حفظة السلم، كالمدراء البلديين، الذين لا يتلقون حاليا سوى قدر ضئيل من التدريب.

ويستطيع العاملون في مجال الإغاثة أن يتخذوا أيضا تدابير للتقليل من تعرضهم للخطر، وتدرك كندا أن المنظمات الإنسانية تقوم حاليا بتعزيز التدريب السابق على البعثة، واستعراض الإجراءات الأمنية بغية مواجهة هذه المشكلة، وذلك على الرغم من أن زيادة التمويل في هذا المجال، أيضا، مطلوبة بشدة. وينبغي أن توفر للموظفين الميدانيين الإحاطات الإعلامية المتعلقة بالخصائص المميزة للبلد وأن يولى اهتمام للمهارات التفاوضية. وينبغي توخي الحياد والنزاهة في إيصال المساعدات، وترسيخ التنسيق والتعاون بين مختلف الوكالات.

ولا بد من الإشارة بوجه خاص إلى تعرض الموظفين المحليين المرتبطين بالأمم المتحدة بالذات للخطر. وفي هذا الصدد فإننا، وقد اعتمدت الجمعية العامة إعلان المدافعين عن حقوق الإنسان في عام ١٩٩٨، نكون قد جددنا التزامنا بحماية أولئك الذين يعملون في بلدانهم من أجل حماية حقوق الإنسان والمبادئ الإنسانية وتعزيزهما. ذلك أنه حين يتم إجلاء الموظفين المغتربين من مناطق الخطورة الشديدة، فإن الموظفين المحليين المرتبطين بالأمم المتحدة غالبا ما يبقون في أماكنهم لمواصلة العمليات.

وترحب كندا أيضا بالعمل الذي يضطلع به مكتب منسق الشؤون الإنسانية فيما يتعلق بإدراج شروط أمنية في النداءات الموحدة المشتركة بين الوكالات لعام ٢٠٠٠. ونحن نتطلع إلى التقرير المقبل للأمين العام الذي سيقدمه إلى الجمعية العامة، والذي سوف يتضمن، فيما فهمنا، تحليلا مفصلا وتوصيات تتعلق بنطاق الحماية القانونية بموجب اتفاقية ١٩٩٤. ونأمل أن يحدد التقرير أيضا تدابير عملية يمكن اتخاذها لتقليل تعرض الموظفين للخطر.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أشكر ممثل كندا، على العبارات الرقيقة التي وجهها إلى وفدي.

السيد ديجاميه (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي بأن أقول إنه لشرف عظيم أن أشارك في هذه المناقشة التي يرأسها وزير خارجية الأرجنتين. كما أود أن أشكر الأرجنتين على أخذها زمام المبادرة بعقد جلسة لمناقشة هذا الموضوع الهام ألا وهو حماية موظفي الأمم المتحدة في مناطق الصراع - وهو موضوع يظل، للأسف، على

رأس شواغلنا. ولقد شاركت البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مشاركة مشهودة في عمليات الأمم المتحدة، سواء كانت عمليات لحفظ السلام أو عمليات ذات طبيعة إنسانية. وقد قدمت البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الكثير، وعانت الكثير، وقاست الكثير، في بعض الأحيان. ومن ثم، يحق للاتحاد الأوروبي، بالنسبة لهذا الموضوع الخطير، أن يتكلم بصوت رئيسه - أي ممثل البلد الذي يرأس حاليا الاتحاد الأوروبي، وهو البرتغال، الذي سيتكلم في وقت لاحق. وأود أن أوضح ببساطة أن فرنسا تضم صوتها إلى البيان الذي سيدلي به ممثل البرتغال. ولذلك فسوف أقتصر على الإدلاء ببعض التعليقات الموجزة بصفتي ممثلا لبلدي.

إن موظفي الأمم المتحدة الذين يشاركون في عمليات، سواء كانت عمليات لحفظ السلام أو عمليات ذات طبيعة إنسانية أساسا، وإنما يشاركون في مهمة خطرة. وهؤلاء الموظفون مستعدون شخصيا في الغالب لمواجهة المخاطر التي تنطوي عليها مهامهم. ولكن مجلس الأمن يتعين عليه أن يتحمل مسؤولية ضمان أمن الموظفين الذين يرسلهم في بعثات، في إطار عمليات الأمم المتحدة، بأقصى ما في إمكانه. ومن مسؤولية المجلس أيضا، أي مسؤوليتنا نحن المجتمعين حول هذه الطاولة - ضمان سلامة موظفي المساعدة الإنسانية، وموظفي الوكالات وجميع الذين يشاركون أو يسهمون من قريب أو بعيد، في أي عملية يقرر مجلس الأمن القيام بها. وعلينا الاضطلاع بهذه المسؤولية.

وأمامنا سبيلان للعمل وهما: الولاية الممنوحة للعمليات، وتوفير الوسائل لهذه العمليات. وسوف أشير أولا إلى الولاية.

إن الدروس المستفادة من تجربة الماضي لم تذهب سدى. فقد أصبح المجلس يولي اهتماما متزايدا لولاية العمليات وقواعد اشتراك الأمم المتحدة فيها، وأود أن أبرز أهمية ذلك الجانب من جوانب إجراءاتنا وهو: التدقيق في إعداد قواعد الاشتراك. فعلينا أن نضمن أن الولايات الممنوحة لهذه العمليات والقواعد الموضوعة لها تجعل من الممكن حماية أمن وحرية تحرك موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها.

ولقد ذكرت أنه قد أحرز بعض التقدم. فالشروط التي تتضمنها القرارات المنشئة لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون تجسد هذا الاتجاه، كما تعبر عن التقدم الذي أحرز. وهو تطور محمود، ولكنه ليس كافيا وفي اعتقادي أن علينا أن ننظر بجدية شديدة إلى الاقتراحات المقدمة صباح اليوم من السيدة فريشيت والسيدة بيرتيني، وهي اقتراحات ينبغي أن تؤخذ في الحسبان لدى إعدادنا للولايات الخاصة بعمليات حفظ السلام المعقدة أو العمليات الإنسانية. وأعتقد أن ملاحظات السيدة فريشيت والسيدة بيرتيني ستكون دليلا بالغ الفائدة لنا في مداولاتنا. وهذا هو رأيي أيضا بالنسبة للولايات.

وإذا انتقلنا إلى الوسائل، فإن علينا أن نكفل على نحو فعال التناسب الجيد بين الولاية والوسائل. فينبغي أن توفر لموظفي حفظ السلام، لا الوسائل القانونية لحماية أنفسهم أثناء اضطلاعهم بولايتهم فحسب، وإنما أن تتاح لهم أيضا الموارد البشرية والمادية الضرورية. وضمان أمن أولئك الموظفين يعني أنني ينبغي أن نضمن كفاية مستويات التوظيف وهذا ينطوي على تكلفة. فالأمن له ثمن، كما قالت السيدة فريشيت. فإذا كنا جادين اليوم في الإعراب عن قلقنا بشأن أمن موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها وموظفي المساعدة الإنسانية، فعلينا في كل حالة من الحالات أن تستخلص استنتاجات عملية من حيث عدد الموظفين، ومستوى التوظيف، والمساهمات المالية. وليس في مقدورنا التملص من القواعد الواضحة للتوظيف.

تلك هي تعليقاتي الموجزة. وأود أن أضيف ببساطة، بصفتي ممثلا لبلدي، أنه يسعدنا أن نعلن أن فرنسا تستكمل حاليا عملية التصديق على اتفاقية عام ١٩٩٤ المتعلقة بسلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أشكر ممثل فرنسا على العبارات الرقيقة التي وجهها إلى وفدي.

ويسعدني أيضا ما سمعته عن التصديق الوشيك الحدوث على الاتفاقية.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أود، بادئ ذي بدء، أن أرحب بكم يا سيدي، وزير خارجية الأرجنتين، وأنتم تترأسون جلسة مجلس الأمن اليوم. كما أود أن أتمنى لكم كل النجاح، وأنتم على رأس وزارة خارجية الأرجنتين، البلد الذي ترتبط به روسيا بروابط الصداقة التقليدية. ونحن ممتنون أيضا لوفد الأرجنتين لمبادرته بعقد جلسة للمجلس للنظر في هذه المجموعة من الموضوعات الهامة للغاية المتعلقة بحماية موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها وموظفي المساعدة الإنسانية في مناطق الصراع.

إن ضمان أمن أولئك الموظفين قد أصبح جزءا لا يتجزأ من جميع قرارات مجلس الأمن التي تتناول عمليات حفظ السلام. وقد تصدى المجلس مرارا لهذا الموضوع بالتحديد، كما يفعل اليوم، إلا أنه ما برحت توجد أسباب جدية تدفعه لبحث هذه المشكلة الهامة مرة أخرى بحثا مستفيضا، وليستخلص منها النتائج العملية الضرورية. فالأمم المتحدة تدعى غالبا لنشر عملياتها في حالات تشكل خطرا حقيقيا على الموظفين المشاركين فيها، ونحن نلاحظ مع الانزعاج الشديد، أن موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، وموظفي المساعدة الإنسانية، قد أصبحوا على نحو يتكرر بشكل مطرد في سياق عملهم، ضحايا للأعمال الإرهابية، والقتل، والخطف والأخذ كرهائن. ولسنا بحاجة إلا إلى أن ننظر إلى ما جرى مؤخرا في مناطق التوتر الساخنة مثل كوسوفو، وسيراليون وتيمور الشرقية.

وفي جميع هذه العمليات، كانت هناك أعمال عنف ضد موظفي حفظ السلام وموظفي المنظمات الدولية. ويشهد على مدى الخطر الذي يتعرضون له في ظل ما يبدو أنه أقل الظروف ضررا - أي وهم ينفذون مهاما إنسانية خالصة - ذلك الهجوم الذي حدث مؤخرا على موظفي حفظ السلام الذين كانوا يرافقون أطفالا في طريقهم إلى المدرسة. وحدث هذا في كامينيشيا، في كوسوفو. كذلك، كانت هناك محاولة من جانب المتطرفين الألبانيين للهجوم على مقر بعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في كوسوفو في ميتروفيشيا، في كوسوفو أيضا، كما أشعلت النيران في مكتب منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في الجزء الألباني من نفس تلك المدينة. وتدلل كل هذه الأحداث على ضرورة اتخاذ تدابير فورية بغية الدفاع العملي عن الموظفين الدوليين.

وفي مشاطرتنا للانشغال العام بمشكلة سلامة الموظفين الدوليين، فإننا لا نتكلم على أساس الإشاعات. إن روسيا، من تجربتها الخاصة والمباشرة، واجهت العواقب المفجعة لهذه المشكلة. إذ تشارك روسيا مشاركة فعالة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، كما أنها تتحمل معظم أعباء حفظ السلام في تسوية عدد من الصراعات في أراضي رابطة الدول المستقلة ويجري الاضطلاع بهذا النشاط بالتعاون مع الأمم المتحدة في إطار الامتثال الصارم لأحكام الفصل الثامن من الميثاق، وتؤكده قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وقوات حفظ السلام الجماعية التابعة لرابطة الدول المستقلة في طاجيكستان تتألف كلها تقريبا من قوات روسية. إذ ينتشر ٧٠٠ ١ جندي روسي في منطقة الصراع في أبخازيا، جورجيا؛ وقد نجحت روسيا، بثمن باهظ، في تحقيق وقف مستمر لإطلاق النار ومنع اشتعال القتال على نطاق واسع في هاتين المنطقتين. وفي السنوات التي عمل فيها جنود حفظ السلام الروس في أبخازيا، جورجيا، قُتل أكثر من ٧٠ من جنودنا، وجُرح أكثر من ٢٠٠ جندي نتيجة استفزازات مسلحة أو أعمال إرهابية.

وكما سبق أن ذكر زملائي اليوم، فقد أشار مجلس الأمن مرارا وتكرارا إلى أن المسؤولية تقع على عاتق الدول والأطراف المشتركة في الصراع عن كفالة الظروف الملائمة لعمل الموظفين الدوليين وعن معاقبة المسؤولين عن الهجمات على هؤلاء الموظفين. ونعتبر أنه من الواجب ومن الهام بالنسبة للمجلس أن يؤكد هذا الموقف من جديد.

وهناك حاجة لا خلاف عليها إلى وجود أساس قانوني قوي لحماية هؤلاء الموظفين. ونحن نرحب بدخول اتفاقية سنة ١٩٩٤ المتعلقة بسلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها حيِّز النفاذ. وحكومة روسيا تتخذ الخطوات اللازمة للانضمام إلى هذا الصك الدولي؛ والمجموعة الكاملة للصكوك اللازمة لتصديق روسيا على هذه الاتفاقية مطروحة أمام الدوما الوطني. وهناك دور هام في تدعيم الأساس القانوني لتحسين أمن الموظفين الدوليين يمكن أداؤه عن طريق القرار المعني بسلامة وأمن العاملين في مجال المساعدة الإنسانية وبحماية موظفي الأمم المتحدة، الذي اتخذته الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين. ونتوقع في الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة تقريرا شاملا من الأمين العام بشأن هذا البند.

وقد سبق اليوم اقتراح عدد كبير من المقترحات العملية حول كيفية تحسين أمن هؤلاء الموظفين، ونحن، مثل السفير ديجاميه، نرى أنه من الضروري أن ننظر بأقصى قدر من التعمق في المقترحات المحددة المقدمة من السيدة فريشيت والسيدة بيرتيني. ونعتبر أيضا أن أحد الطرق العملية لتحسين أمن موظفي الأمم المتحدة يمكن أن يكون إدخال خبراء في مكافحة الإرهاب ضمن موظفي مختلف البعثات. وهذا هام على وجه خاص عندما يجري تنفيذ عمليات الأمم المتحدة والعمليات الإنسانية المرتبطة بها في مناطق تتعرض لدرجة عالية من الخطر الإرهابي. ويمكن لهؤلاء الخبراء أن يمارسوا مهام تنسيقية في جهود مكافحة الإرهاب، في إطار خطط الأمن الشاملة والعامة التي تستحدث وتطور لكل عملية من عمليات الأمم المتحدة والعمليات الإنسانية. وبوجه عام، فإن مشكلة التنسيق الواضح بين الموظفين الدوليين المنتشرين في مناطق الصراع ذات أهمية قصوى، وبخاصة لأن عدد

الأطراف في العمليات الميدانية كبير جدا ولا يتضمن موظفي الأمم المتحدة فحسب، بل موظفي منظمات أخرى كذلك، ومنها منظمات غير حكومية.

ونحن مقتنعون أنه بعد اعتماد البيان الرئاسي المفيد اليوم، سيتابع مجلس الأمن في المستقبل مسألة الحماية الواجبة لموظفي الأمم المتحدة متابعة دقيقة إلى أقصى حد، وسيستجيب الاستجابة الكافية لجميع الحالات التي تتعرض فيها للخطر أرواح هؤلاء الأفراد وصحتهم.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أشكر ممثل الاتحاد الروسي على كلماته الرقيقة التي وجهها إلى وفد بلادي.

السيد شودري (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ بأن أرحب بكم ترحيبا حارا، سيدي وزير الخارجية، وأن أشكركم على رئاسة هذه المناقشة المفتوحة حول حماية موظفي الأمم المتحدة، والأفراد المرتبطين بها، والعاملين في مجال المساعدة الإنسانية.

في جلسة مفتوحة عقدت قبل حوالي عام، أعربنا عن موقفنا بالنسبة لقضية حماية المدنيين في الصراعات المسلحة. ومنذ ذلك الوقت، تلقينا تقرير الأمين العام في أيلول/سبتمبر الماضي، ونشكره على العناصر الهامة التي حددها فيه بشأن هذه القضية، والتي تيسر مداولاتنا اليوم إلى حد كبير. ونرحب بهذه الفرصة لكي نتشاطر وجهات نظرنا في هذا الموضوع.

إن السيدة لويز فريشيت، نائبة الأمين العام، حددت بوضوح وبفعالية المجالات التي تتطلب اهتمام المجلس. ونشكرها أيضا على تحديد الإجراءات التي يجب اتخاذها على الفور ضمانا لأمن موظفي الأمم المتحدة وغيرهم من العاملين في مجال المساعدة الإنسانية. وبنغلاديش ترحب بتأكيدها أنه سيجري تعيين منسق متفرغ للأمم المتحدة لشؤون الأمن. واضطلاع الأمانة العامة بتحديد متطلبات الأمن لكل دولة خطوة مفيدة جدا. وفكرة مركز لتدريب جميع الموظفين الدوليين، بغض النظر عن ولاياتهم المتنوعة، فكرة عملية يجب العمل على تنفيذها.

ونشكر السيدة كاثرين بيرتيني، المديرة التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي، على بيانها الواضح الوثيق الصلة بالموضوع، وعلى إلقاء الضوء على المخاطر التي يتعرض لها العاملون في مجال المساعدة الإنسانية كل يوم في جميع أنحاء العالم.

إن الصراعات المسلحة الداخلية تتصاعد. وما يقلقنا إلى أقصى حد هو الاتجاه المتزايد من أطراف أي صراع إلى استهداف غير المتقاتلين من المدنيين، بمن فيهم موظفو الأمم المتحدة والأفراد المرتبطون بها والعاملون في مجال المساعدة الإنسانية. إن هؤلاء الأفراد يعرضون حياتهم للخطر في سبيل تحقيق مهمة نبيلة، ويود وفد بلادي أن يغتنم هذه الفرصة للإشادة إشادة عظيمة بمن يضحون بأرواحهم وبأمنهم في سبيل خدمة البشرية في بقاع نائية من العالم.

ويحدد الإطار القانوني الدولي القائم معايير للأطراف في أي صراع مسلح فيما يتعلق بمعاملة الأفراد المشمولين بالحماية. إلا أنه رغم هذه المعايير، هناك عنف متزايد ضدهم، مما يتطلب من المجتمع الدولي اتخاذ إجراءات تهدف إلى تعزيز ثقافة احترام القانون، وتدعيم ترتيبات الأمن بغية تحسين سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها. ونرجو أن نهتم بالقضايا الخمس التالية المتعلقة بهذا الهدف.

أولا، تقع على عاتقنا مسؤولية واضحة عن كفالة سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، والعاملين في مجال المساعدة الإنسانية، بموجب أحكام القانون الدولي والقوانين الوطنية المعنية. وبينما تقع المسؤولية الأساسية عن الاضطلاع بذلك على عاتق الدول المضيفة لأي بعثة إنسانية أو لبعثة للأمم المتحدة، فإننا نحث على إيلاء الرعاية الكاملة لهؤلاء الموظفين بغية المحافظة على الطبيعة المحايدة والدولية لهذه البعثات.

ثانيا، إننا مقتنعون بأن هؤلاء الموظفين يؤدون دورا لا غنى عنه في حالات الصراع، ونرى من الأهمية بمكان أن تتاح لهم إمكانية الوصول إلى السكان المتضررين، وفقا لمبادئ وقواعد القانون الإنساني الدولي ذات الصلة.

ثالثا، نرى أن إدراج الهجمات المتعمدة على أولئك الموظفين، باعتبارها جريمة حرب، في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية خطوة هامة في سبيل معالجة مسألة إفلات مرتكبي هذا العنف من العقاب. ونؤيد تمام التأييد الدعوة إلى مقاضاة المسؤولين عن العنف المرتكب ضد الأفراد المشمولين بالحماية.

رابعا، تحتاج ولايات عمليات حفظ السلام إلى أن تدمج فيها نظم معززة للسلامة والأمن، وأن تكفل في الوقت ذاته أن تكون تلك التدابير داعمة لمهامها

الرئيسية. وفي هذا الصدد، نتطلع إلى إجراء استعراض عام وشامل للأمن في عمليات حفظ السلام، وإلى إعداد تدابير محددة ترمي إلى تعزيز سلامة وأمن موظفي المساعدة الإنسانية.

خامسا، نؤيد بقوة الاقتراح الداعي إلى إعداد خطة أمنية شاملة لموظفي كل بعثة من بعثات حفظ السلام والعمليات الإنسانية. ولهذا الغرض نرى من الملائم إدراج تدابير محددة وعملية في كل اتفاق من اتفاقات مركز القوات واتفاقات حالة البعثات على أساس أحكام اتفاقية سنة ١٩٩٤ المتعلقة بسلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها. كما نؤكد على الضرورة الحتمية للاستجابة في الوقت المناسب لحالات الصراع، وعدم السماح بتقييد القدرة على القيام بذلك بأي شكل من الأشكال.

وفي الختام نود أن نرحب ببدء سريان اتفاقية عام ١٩٩٤ التي صدقت عليها بنغلاديش بالفعل. ونشجع جميع الدول التي لم تصبح بعد أطرافا في الاتفاقية أن تفعل ذلك في أقرب موعد ممكن. فمن البديهي أن عدم وجود أكثر من تسعة وتشرين طرفا في الاتفاقية من بين عضوية قوامها ١٨٨ دولة، لا يعتبر بالطبع سجلا مشرفا.

في كثير من القضايا التي تواجه الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، توجد فجوة بين ما هو مستصوب وما الذي يمكن تحقيقه. ونؤمن بقوة في هذه الحالة أنه ما من سبيل آخر سوى اتخاذ تدابير عملية على وجه الاستعجال لتعزيز الترتيبات الأمنية والنهوض بإدارتها لضمان سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها والعاملين في مجال المساعدة الإنسانية.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أشكر ممثل بنغلاديش على إيجازه في بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي خصني بها.

الآنسة دوران (جامايكا) (تكلمت بالانكليزية): اسمحوا لي أن أعرب عن عميق ارتياح وفد بلادي لرؤيتكم، سيدي الوزير، تترأسون مجلس الأمن اليوم. إننا نقدر تقديرا عميقا المبادرة التي أخذ بزمامها بلدكم الأرجنتين، بعقد هذه المناقشة الهامة جدا والتي أتت في حينها تماما بشأن حماية موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها والعاملين في مجال المساعدة الإنسانية في مناطق الصراع.

نود أيضا أن نعرب عن تقديرنا لنائبة الأمين العام، السيدة فريشيت، وللمديرة التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي، السيدة كاثرين بيرتيني على بيانيهما المنبهين اللذين وصفتا فيهما بالتفصيل طبيعة الهجمات التي ترتكب ضد موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها والعاملين في مجال المساعدة الإنسانية، وتقدمتا بتوصيات للإجراءات التي ينبغي أن يتخذها المجلس.

تشعر جامايكا بقلق بالغ إزاء الهجمات المتواصلة التي يتعرض لها موظفو الأمم المتحدة وغيرهم من العاملين في مجال المساعدة الإنسانية، وندين بأشد العبارات الممكنة كل أعمال العنف الموجهة ضدهم. ونؤمن بأنه يتعين على المجتمع الدولي أن يتحرك بأقصى درجة من الاستعجال لكبح هذه الأفعال غير المقبولة، وألا يدخر أي جهد لاعتماد أكثر النهج شمولا لحسم هذه الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي، اعترافا بأن الهجمات التي ترتكب ضد موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها - كما أشارت السيدة بيرتيني - هجمات موجهة ضد الأمم المتحدة ذاتها. وطبيعة هذا الوضع البالغة الإلحاح تقتضي منا أن نحث على الامتثال التام للقانون الدولي واتخاذ الخطوات الملائمة لمعالجة الثغرات في الغطاء القانوني للعاملين في الحقل الإنساني، والتي لا تزال قائمة على الرغم من وجود النظم القانونية الحالية.

ومناقشة اليوم تتيح لنا فرصة فريدة لاستعراض الدور الذي سيؤديه مجلس الأمن في دعم عمل المنظمات الإنسانية وتحسين البيئة حتى تكون مؤاتية للمساعدة الإنسانية. ويتعين علينا، في هذا الصدد، أن نكفل تضمين ولايات عمليات الأمم المتحدة الميدانية تدابير ملائمة لكفالة السلامة والحماية لموظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها وغيرهم من الموظفين.

ووجود أفراد عسكريين وأفراد لحفظ السلام في أي عملية متعددة الوظائف، قد يكون واحدا من أكثر الطرق فعالية لضمان الحد الأدنى من الأمن، اللازم لتسيير العمليات الإنسانية. فقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة والمكلفة بدعم بعثات المساعدة الإنسانية، ساعدت بشكل عام في إرساء بيئة أكثر أمنا. لذا، نعتقد أن اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام يمكن أن تساعد في تحديد أنسب الحالات التي يمكن فيها تطبيق هذا النهج.

والتنسيق والتعاون فيما بين العناصر العسكرية والمدنية والسياسية والإنسانية في أي عملية متعددة الوظائف ضروريان لنجاح بعثات الأمم المتحدة. وكما تم

التشديد عليه من قبل، يجب علينا أن نستعيد الاحترام للعمل المحايد والنزيه الذي تضطلع به هذه البعثات. ونعتقد أيضا أن توفير التدريب الصحيح للموظفين وتوعيتهم بالقوانين المحلية ذات الصلة وبالظروف والعادات التي سيواجهونها، ينبغي أن يكونا جزءا لا يتجزأ من عملية إعدادهم.

وإعـــداد خطـــة أمنية فعالة وشاملة للمكونات الإنسانية في عمليات حفظ السلام، مسألة أساسية لنجاح هذه العمليات، ولضمان سلامة الموظفين المعنيين. ومسألة توفير الموارد المالية الكافية لتدريب موظفي الأمم المتحدة، على النحو الواجب، على المسائل الأمنية لا بد بالتالي من معاملتها على سبيل الأولوية. وفي هذا الصدد، نعترف بأهمية الصندوق الاستئماني لأمن موظفي الأمم المتحدة، ونذكّر بالنداء الذي وجّهته نائبة الأمين العام من أجل مزيد من المساهمات في الصندوق. ويسرنا أيضا أن نعلم من نائبة الأمين العام أنه سيجري تعيين منسق متفرغ لشؤون الأمن.

وقد لاحظ وفدي، بصفة خاصة، دخول اتفاقية عام ١٩٩٤ المتعلقة بسلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها حيز النفاذ. ونقر بأهميتها في توسيع نطاق الغطاء القانوني للعاملين في مجال المساعدة الإنسانية. ومع ذلك، نــرى أن هناك مواطن ضعف كثيرة لا تزال متبقية في هذا الغطاء القانوني. ومن ثم، يتعين على المجتمع الدولي أن يعمد، على سبيل الاستعجال، إلى وضع صكوك قانونية ملائمة لمعالجة شواغل المنظمات الإنسانية غير المرتبطة بالأمم المتحدة. وعلى الأمم المتحدة بدورها أن تتصدى للحاجة إلى توفير الغطاء القانوني والحماية لموظفي الأمم المتحدة الذين يعينون محليا، والذين كثيرا ما يكونون الأهداف الرئيسية للهجمات.

ونقترح أيضا القيام، بأقصى درجة من الاستعجال، بإعداد تجميع من الأمثلة لأفضل الممارسات والدروس المستفادة فيما يتعلق بسلامة وأمن موظفي المساعدة الإنسانية في الميدان، ليكون مرشدا مفيدا للبعثات الإنسانية الجديدة والحالية. ونعتقد أن التوصيات المتعلقة بحماية العاملين في مجال المساعدة الإنسانية، والواردة في تقرير الأمين العام عن حماية المدنيين في الصراع المسلح لها أهميتهــا في معالجة المشكلة، ويحدونا الأمل في أن يتمكن الفريـــق العامـــل المنشأ للنظر في هذه التوصيات من إتمام مهمته في القريب العاجل.

وفي محاولة تعزيز أمن موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، نعتقد أيضا أن إدراج جوانب معينة من اتفاقية سنة ١٩٩٤، في اتفاقات مركز القوات يمكن أن يكون مفيدا في تعزيز البيئة الأمنية التي يعمل فيها هؤلاء الأشخاص. ونعتقد كذلك أن هناك حاجة إلى مزيد من التعاون بين مجتمع المساعدات الإنسانية وعمليات حفظ السلام والدول الأعضاء - وبالذات الدول المساهمة بقوات - في تبادل المعلومات بشأن تقييم المخاطر وبشأن الظروف السائدة في الميدان. وينبغي أن تقوم الأمانة العامة بتنسيق هذه التبادلات المتعلقة بالمسائل الأمنية.

وفي هذا الصدد نشير إلى التوصيات المقدمة من نائبة الأمين العام ونتطلع إلى تقرير الأمين العام المقرر تقديمه في وقت لاحق من هذه السنة.

ولا يمكن توفير الحماية للعاملين الإنسانيين بالكامل بدون ردع فعال للذين يواصلون انتهاك حقوق الأفراد الذين يتمتعون بالحماية بموجب القانون الدولي. وكما أوضح المتكلمون السابقون، فإنه لا ينبغي للمجتمع الدولي أن يسمح بالإفلات من العقوبة. ويجب على الدول أن تقدم للعدالة من يرتكبون انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي. ويجب أن نضع ثقل المجلس بالكامل خلف جهود تعزيز آليات الانفاذ القانونية الدولية. ويجب أن نواصل دعم المحاكم الجنائية الدولية وتأكيد مسؤولية الدول والفاعلين من غير الدول على السواء عن ضمان سلامة الموظفين الإنسانيين وكفالة وصول هؤلاء الموظفين بلا عائق إلى المدنيين في حالات الصراع.

كما يجب على مجلس الأمن أن يلعب دورا هاما في ضمان حماية المدنيين والعاملين الإنسانيين. ونعتقد أن أية حماية طويلة الأمد تتطلب تعزيز دور المجلس في معالجة الأسباب الجذرية للصراع بطريقة شاملة. والافتقار إلى الإرادة السياسية إحدى الأزمات الكبرى التي تواجه المجتمع الدولي في حل المنازعات، وهكذا يجب على المجلس أن يضاعـــف جهـــوده لمعالجة الجوانب السياسية الكامنة في الحالات الكثيرة التي تتسبب في الأزمات الإنسانية الحالية.

وأود في الختام أن أنضم إلى المتكلمين السابقين في تقديم الاحترام إلى موظفي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الذين اختاروا خدمة المجتمع الدولي في حالات النزاع، وأن أحيي من ضحوا بحياتهم في سبيل قضيـــة الســـلام. ويجب على المجلس أن يتحرك الآن. ولا يجب أن تضيع حياتهم عبثا.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أشكر ممثلة جامايكا على كلماتها الرقيقة الموجهة إلى وفد الأرجنتين.

السيد إيلدون (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): مرحبا بكم يا سيدي في نيويورك وفي مجلس الأمن. وكما ذكر الآخرون، فإن رؤيتكم هنا اليوم بمثابة سرور حقيقي.

إن سلامة وأمن الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها والأفراد الإنسانيين قضية ذات أهمية حيوية للمملكة المتحدة. فنحن من كبار المساهمين بقوات وبمراقبين عسكريين وشرطة مدنية في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. ويخدم كثير من مواطنينا كأفراد إنسانيين في الميدان. وشأننا شأن أعضاء المجلس الآخرين يجب علينا رعاية من نوزعهم للقيام بأعمال هامة بصورة حيوية في ظروف غالبا ما تكون خطرة وغير سارة. والمملكة المتحدة إحدى الدول الأعضاء القليلة نسبيا التي صدقت على اتفاقية ١٩٩٤ بشأن سلامة الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها.

وأمام هذه الخلفية، ينبغي أن نواصل بوضوح تحليل جميع مقترحات عمليات الأمم المتحدة لضمان بقاء هذه المخاطر ضمن الحد الأدنى، وحيثما لا يمكن تجنب ذلك، إعطاء أفراد الأمم المتحدة الوسائل التي تضمن أمنهم.

ونحن نرحب بالمقترحات والأفكار الموضحة في بيان نائبة الأمين العام وليس أقلها حثها على تقديم الموارد. وفي حالة خدمة الشؤون الخارجية التابعة لنا يعتبر أمن الموظفين أحد شروط أداء أهدافنا ويمول طبقا لذلك كنشاط أساسي.

وأود أن أذكر مدى تقديري للباقة مساهمة السيدة بيرتيني اليوم.

ولدينا عن حق قائمة طويلة للمتكلمين بشأن هذا الموضوع الهام. وهكذا توخينا للإيجاز، لن أتجاوز اليوم هذه النقاط العامة تقريبا، ولكنني أود، شأني شأن ممثل فرنسا، أن ألفت الانتباه إلى البيان الذي سيدلي به ممثل البرتغال باسم الاتحاد الأوروبي في وقت لاحق من هذه المناقشة والذي تؤيده المملكة المتحدة بالكامل.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أشكر ممثل المملكة المتحدة على كلمات الترحيب الرقيقة الموجهة إلى وفدي.

السيد كانتجهام (الولايات المتحدة الأمريكية): (تكلم بالانكليزية): أود أن أمتدح البيانين الممتازين والقادحين لزناد الفكر اللذين أدلت بهما نائبة الأمين العام والسيدة بيرتيني. كما أود أن أشارككم في الترحيب بكم يا سيدي في نيويورك وفي المجلس. وإنني أثني على حضوركم هنا اليوم لمعالجة هذا الموضوع الهام.

وبازدياد الحاجة إلى عمليات حفظ السلام والعمليات الإنسانية، تقدر الولايات المتحدة التركيز الذي تجلبه الأرجنتين هذا الشهر على حماية الأمم المتحدة وموظفيها المشاركين. ولقد أوضحت الأحداث في كوسوفو، وتيمور الشرقية، وبوروندي، والسودان، وسيراليون وفي جميع الأماكن الكثيرة الأخرى المخاطر التي يتعرض لها هؤلاء الموظفين. ولقد قتل ما يقرب من ١٠٠ من موظفي الأمم المتحدة في ساحة الواجب. ولا تتضمن هذه الأرقام المزعجة الأفراد الإنسانيين العديدين ممن يعملون في منظمات غير حكومية الذين قتلوا أو اختطفوا أو أطلقت عليهم النيران أو لحق بهم ضرر بشكل آخر. ونحن نقدم احترامنا للمدنيين غير المسلحين الذين يكونون دائما أهدافا لهجمات غير مستقرة يجب إدانتها.

وإن قرار مجلس الأمن لإعادة معالجة هذه القضية يعزز خطورة هذا الأمر. ونحن نأمل أن يوصى أيضا لجميع الحكومات والفاعلين غير الحكوميين بالالتزام بحماية العاملين من أجل السلام والإغاثة الإنسانية. وكما أشارت السيدة بيرتيني بلباقة فإن راية الأمم المتحدة لا يجب أن تصبح هدفا بدلا من أن تكون درعا.

وبوصفنا مجتمعا من الدول نتقاسم التزاما أخلاقيا وسياسيا بالعمل على منع نشوب العنف، والقيام عندما يفشل هذا، بتخفيف حدة النزاع. كذلك نتقاسم مسؤولية حماية الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، والعاملين الإنسانيين وأعضاء القوات المتعددة الجنسيات العاملة من أجل السلم والاستقرار. وفي ظل جميع الظروف يكون للأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها الحق في حماية أنفسهم. بيد أنه من اختصاص الدول المضيفة والأطراف الفاعلة الأخرى تهيئة جو تستطيع فيه تنفيذ مهامها بصورة سليمة. وتقع المسؤولية الرئيسية عن سلامة وأمن الأفراد الإنسانيين وأفراد الأمم المتحدة على سلطات الحكومة المضيفة، ولكننا يجب علينا أيضا أن نبذل قصارى جهدنا لضمان اتخاذ الخطوات الملموسة لحماية من يخدمون ومعاقبة من ينتهكون السلامة.

ويجب على مجلس الأمن مع الأمين العام والأجهزة المعنية الأخرى في الأمم المتحدة، مواصلة الجهود لدعم الأمن وفرض الحماية لعمليات حفظ السلام والعمليات الإنسانية وينبغي للأمانة العامة وضع خطط أمنية شاملة لجميع البعثات، ونحن نرحب بتعليقات نائبة الأمين العام اليوم بشأن خطط زيادة الأمن. ومن المحتم أن تتعاون جميع الأطراف المعنية بالكامل مع الأمم المتحدة بما يسهل الوزع الفعال والأمن في حينه للبعثات الإنسانية وبعثات حفظ السلام.

كما نرحب بقرار مجلس الأمن باستخدام جميع الأدوات المناسبة لحماية أفراد الأمم المتحدة والموظفين والإنسانيين المشاركين وعلى سبيل المثال تؤيد الولايات المتحدة العقوبات التي تستهدف ردع واحتواء من ينتهك القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان. وكذلك أطراف الصراعات الذين يتحدون على الدوام قرارات مجلس الأمن.

ونحن نتطلع إلى مواصلة العمل الهام الذي نشير إليه اليوم، ونشكر الأرجنتين على اهتمامها بهذا الموضوع الهام جدا.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أشكر ممثل الولايات المتحدة الأمريكية على كلماته الرقيقة بشأن رئاستي وبلدي.

السيد وان (مالي) (تكلم بالفرنسية): في البداية أود أن أشارك في كلمات الترحيب والتمنيات الطيبة التي أزجيت لكم يا سيدي، وأن أنقل إلى وفد الأرجنتين امتناننا لتنظيم اجتماع اليوم بشأن حماية أفراد الأمم المتحدة، والموظفين المشاركين والموظفين الإنسانيين في مناطق الصراع.

وأود أيضا أن أشكر السيدة فريشيت، نائبة الأمين العام، والسيدة بيرتيني، المديرة التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي، على بيانيهما الهامين للغاية.

وقد اتسم العقد الماضي بتصاعد الصراعات على نحو مثير للقلق، حيث كانت تلك الصراعات في الغالب داخل الدول. وتنشب هذه الصراعات بين الحكومات المشروعة وفصائل وحركات يقودها قادة متمردون أو أباطرة حرب. وفي تلك الحالات، التي تتسم بانهيار البنيات السياسية، تكثر الآن عمليات المساعدة الإنسانية ويجد أفراد العمل الإنساني أنفسهم عرضة على نحو متزايد لخطر بالغ وهم يضطلعون بمهامهم.

وإذا كان موظفو الأمم المتحدة والأفراد المرتبطون بها والأفراد العاملون في الحقل الإنساني يقعون في الماضي ضحايا للصراعات بين المتحاربين، فإن هؤلاء العاملين الآن تستهدفهم الأطراف مباشرة. وتدين مالي بشدة عمليات المضايقة، والاعتقال، والحجز غير المشروع، والاختطاف، وأخذ الرهائن، وطلب الفدية، والهجمات المتعمدة التي تستهدف المباني التي يقيم فيها أفراد الأمم المتحدة. ونحن نؤمن بضرورة وقف هذه الأعمال في أقرب وقت ممكن.

ولهذه الغاية فإن مجلس الأمن، في بيانه الرئاسي المؤرخ ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، الذي صدر بوصفه الوثيقة S/PRST/1998/30، أدان الهجمات ضد أفراد الأمم المتحدة وأفراد المنظمات الإنسانية الأخرى المشاركين في عمليات الأمم المتحدة، أو استخدام القوة ضدهم، فضلا عن ضد أفراد المنظمات الإنسانية، انتهاكا للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي.

إن هذا الالتزام الرئيسي الذي أعلنه مجلس الأمن ينبغي تعزيزه. وفي رأينا، ينبغي للمجتمع الدولي، والدول الأعضاء في الأمم المتحدة على وجه الخصوص، اتخاذ موقف حازم ضد انتهاكات القانون الإنساني الدولي وفرض جزاءات على جميع مرتكبي هذه الانتهاكات. علاوة على ذلك، تقع المسؤولية أولا وقبل كل شيء على الدول التي ترتكب على أرضها تلك الانتهاكات عن اعتقال الأطراف المذنبة وتقديمها إلى المحاكمة.

وينبغي للمجتمع الدولي أيضا أن يتخذ موقفا مناهضا لثقافة الإفلات من العقاب وينبغي له أن يدعم جميع المبادرات التي تشترك في هذا الهدف، لا سيما تلك الفقرات من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية التي تعرف الهجمات ضد موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها وأفراد العمل الإنساني بوصفها جرائم حرب - وبالتالي بوصفها جرائم تدخل في نطاق الولاية القضائية للمحكمة. ونحن نعتقد أن نظام روما الأساسي، الذي وقع عليه بلدي وسيصادق عليه عن قريب، سيسهم في كفالة أمن وحماية هؤلاء العاملين. ولهذا السبب نعتقد أن من الضروري أن يدخل هذا النظام الأساسي حيز النفاذ سريعا وأن توقعه جميع الدول وتصادق عليه في أقرب وقت ممكن.

ويسر وفدي أن البيان الرئاسي الذي سيعتمده المجلس في ختام هذه المناقشة يؤكد أن المجلس قد عقد العزم على اتخاذ خطوات فعالة لكفالة وضمان أمن

وسلامة موظفي الأمم المتحدة، والأفراد المرتبطين بها، وأفراد العمل الإنساني، في جميع حالات الصراع.

وفي الختام، أود أن أعلن أن مالي ستتخذ في وقت قريب الخطوات اللازمة للمصادقة على اتفاقية سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، المؤرخة في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أشكر ممثل مالي على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي.

السيد حسمي (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن تقدير وفدي البالغ للأرجنتين على مبادرتها بتنظيم هذه الجلسة المفتوحة للمجلس بشأن المسألة الهامة المتعلقة بحماية موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها وأفراد العمل الإنساني. ويسرنا بوجه خاص أن نراكم، يا سيدي، وأنتم تترأسون جلسة اليوم.

ونود أيضا أن نعرب عن تقديرنا العميق لنائبة الأمين العام على ملاحظاتها الافتتاحية التي وضحت مسار هذه الجلسة وأعربت عن الضرورة الملحة للعمل. ونعرب عن التقدير أيضا للمساهمة القيمة والمؤثرة التي قدمتها المديرة التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي. ونحن نتطلع قدما إلى بيان ممثلة لجنة الصليب الأحمر الدولية التي يعمل الكثيرون من أفرادها أيضا في بيئات محفوفة بالأخطار.

ومعظم الصراعات التي تعرض الآن على المجلس هي صراعات مسلحة داخلية. وفي العديد من هذه الصراعات كانت هناك انتهاكات منظمة وفادحة للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي أصبح فيها المدنيون على نحو متصاعد أهدافا متعمدة للمحاربين. وفي العديد من تلك الصراعات، إن لم يكن فيها جميعها، أصبحت حماية المدنيين وأفراد العمل الإنساني أكثر صعوبة نظرا لأن الخط الفاصل بين المحاربين وغير المحاربين، وبين حفظة السلم وأفراد العمل الانساني يكون في أحيان عديدة جدا غير واضح المعالم. وقد كانت هناك زيادة مثيرة للقلق في عدد وحجم الهجمات المباشرة والمتعمدة ضد موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها ضد أفراد العمل الإنساني في الميدان. وتدين ماليزيا بشدة الهجمات على هؤلاء الموظفين، الذين يضطلعون بمهامهم المجردة من الغرض في ظل ما يمثل في أحيان كثيرة ظروفا شديدة الصعوبة تنطوي على مخاطر شديدة بأرواحهم باسم المجتمع الدولي.

والمناقشتان المفتوحتان اللتان عقدهما المجلس بشأن حماية المدنيين في حالات الصراع المسلح - وهما مناقشتان أسفرتا عن اتخاذ القرار ١٢٦٥ (١٩٩٩) بشأن هذا الموضوع السنة الماضية - مثلتا خطوات هامة على سبيل تسليط الضوء على المسألة وعلى ضرورة توافر الإرادة السياسية والعمل سعيا إلى ايجاد حلول لتكملة الجهود الإنسانية في حالات الصراع المعقدة. والجمعية العامة، باتخاذها القرار ٥٤/١٩٢ بدون تصويت، أظهرت بوضوح اهتمامها البالغ بأمن وسلامة أفراد العمل الإنساني وبحماية أفراد الأمم المتحدة. وقد دعت الجمعية العامة، وهي تقوم بذلك، جميع الحكومات والأطراف في البلدان التي يعمل فيها أولئك الأفراد إلى اتخاذ جميع التدابير الممكنة لكفالة احترام وحماية أروح وسلامة أفراد العمل الإنساني.

وهناك عدد من الصكوك القانونية التي يضمن بموجبها أمن وسلامة موظفي منظومة الأمم المتحدة. وتشمل هذه الصكوك المادتين ١٠٠ و ١٠٥ من الميثاق، واتفاقية امتيازات موظفي الأمم المتحدة وحصاناتها، واتفاقية امتيازات الوكالات المتخصصة وحصاناتها، واتفاقات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الموحدة للمساعدة الأساسية واتفاقية سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها. ورغم ذلك، يظل أمن وسلامة الموظفين عرضة للخطر في مناطق عديدية من مناطق عمليات الأمم المتحدة.

وهناك مصدر رئيسي للقلق ألا وهو أن استجابة الحكومات المضيفة لحوادث شتى تضرر منها هؤلاء الموظفون جاءت في أحيان كثيرة متأخرة وكانت غير كافية. ويجب أن تصر المنظمة على أن تجري الحكومات المعنية تحقيقات مستفيضة في جميع الحوادث التي تؤثر في هؤلاء الموظفين. ويرى وفد بلدي أن من الحيوي أن تحاسب الحكومات والمجتمع الدولي الذين يحرضون على الأعمال ضد الأفراد العاملين في المجال الإنساني والذين يديمون هذه الأعمال. وفي هذا الصدد نرحب بالسريان الحسن التوقيت لاتفاقية ١٩٩٤ المتعلقة بسلامة موظفي أفراد الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها.

وإذ يدرك هذا المجلس أن أمن وسلامة بعثات حفظ السلام والبعثات الإنسانية ذوا أهمية بالغة، وخصوصا في مناطق الصراع الهشة البالغة الخطورة، فإنه يتعين عليه أن يضمن قدرة أفراد الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها والأفراد العاملين في مجال المساعدة الإنسانية على القيام بمهامهم في الاستجابة إلى حاجات المدنيين الذين

ينبغي أن تتوفر لديهم امكانية الوصول غير المعاق إلى المساعدة الإنسانية. وبينما يزيد التدريب السليم فيما يتعلق بالحالة الحقيقية وبالأخطار في الموقع أهلية أفراد المساعدة الإنسانية لمعالجة حالات خطيرة في مناطق بعثاتهم، فإن ذلك لا يعفي المقاتلين من التزاماتهم ومسؤولياتهم إزاء العاملين في المجال الإنساني، الذين يؤدون مهامهم باسم الانسانية.

ورأى وفد بلدي في بضع مناسبات أن من المناسب الإشادة بشجاعة وتضحيات العاملين في المجال الإنساني بالطريقة نفسها التي تكرم بها المنظمة حفظة السلم المنتمين إليها. ومن شأن ذلك أن يكون اعترافا مناسبا بالاسهامات التي تقوم على التضحية والتي يقدمها العاملون في المجال الإنساني والتزاما بعملهم الإنساني البالغ الأهمية الذي يعامل في الأغلب وكأنه مسلم به.

إن الحقيقة التي لا يمكن إنكارها هي أن توفير واستعمال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والألغام الأرضية المضادة للأفراد على نطاق واسع لا يزال لها تأثير سلبي على نطاق ومستوى العنف الذي لا يؤثر على السكان المدنيين فحسب وإنما على موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، والعاملين في مجال المساعدة الإنسانية في مناطق الصراع أيضا. ومعظم حالات الموت أو الإصابة التي تحيق بهؤلاء الأفراد هي نتيجة جراح بسبب إطلاق الرصاص وآثار القصف العشوائي والألغام الأرضية.

يجب علينا أن نضاعف الجهود لكبح الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وأن ندعم أيضا بقوة الجهود العالمية الرامية إلى التنفيذ الفعال لاتفاقية أوتاوا بشأن الألغام الأرضية المضادة للأفراد. إن آثار الألغام الأرضية المضادة للأفراد ضارة ضررا بليغا لأنها لا تقتل أو تقطع أوصال المقاتلين فقط وإنما، في كثير من الأحيان، تفعل ذلك بالمدنيين الأبرياء - ومعظمهم من الأطفال والنساء والأفراد العسكريين بعد سنوات من انتهاء الصراع. لذلك يؤيد وفد بلدي فرض حظر صارم على الأسلحة في الحالات التي تتعمد فيها أطراف الصراع استهداف المدنيين والأفراد المحميين.

ونظرا لطبيعة هذا الأمر ونطاقه، هناك اعتراف عام بالحاجة إلى نهج شامل متكامل لتناول الأزمات الإنسانية، يجمع بين العناصر الفاعلة في المجال السياسي ومجال العمل الإنساني وحقوق الإنسان في إطار للعمل متفق عليه. ومناقشة اليوم دليل على هذا النهج. وتؤيد ماليزيا تأييدا قويا الجهود الرامية إلى تعزيز أجهزة الأمم المتحدة المختصة. ويمكن أن تستفيد المنظمة أيضا استفادة كبيرة من التعاون والتنسيق الوثيقين فيما يجاوز منظومة الأمم المتحدة، بحيث يشمل المنظمات الإقليمية، والعناصر الفاعلة الثنائية، والحكومات، والعناصر الفاعلة غير التابعة للدولة، وأيضا المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية المعترف بها دوليا والقطاع الخاص.

ووفد بلدي يعترف بأن الأمم المتحدة اتخذت عددا من الخطوات الهامة والفعالة لتعزيز أمن وسلامة أفراد منظومة الأمم المتحدة، بالرغم من الموارد المحدودة بشدة، كما يقدر هذا أيضا. وقد أبرزت هذا توا نائبة الأمين العام. ومع ذلك، فإن تلك الجهود بحاجة إلى تكثيف. ونحن نتطلع إلى تقرير الأمين العام الشامل الذي يتوقع إصداره في شهر أيار/مايو من هذا العام. ونحن على ثقة بأن هذا التقرير سيحتوي على توصيات من شأنها أن تُسهم بشكل كبير في تعزيز، بل في كفالة، سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، والعاملين في مجال المساعدة الإنسانية. ويحدونا أمل وطيد في أن تلقى هذه التوصيات تأييدا قويا وثابتا من المجلس والمجتمع الدولي، ليس في المجال السياسي وحسب، وإنما أيضا، وهذا أكثر أهمية، فيما يتعلق بالموارد الضرورية.

وفي الختام، يؤيد وفد بلدي تأييدا تاما البيان الرئاسي الذي سيصدره المجلس في نهاية هذا الاجتماع.

السيد اندجابا (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية بأن أثني على الرجال والنساء الذين لا يزالون يخدمون، تحت علم الأمم المتحدة في الميدان بطريقة متفانية تتسم بإنكار الذات. فيما بين ١٩٩٢ وكانون الثاني/يناير من هذا العام قُتل ١٨٤ من موظفي الأمم المتحدة في الميدان. وهؤلاء آباء، وأمهات، وأخوات، وإخوة، وأعمام وخالات خدموا الأمم المتحدة وضحوا بأثمن ما عندهم من أجل السلم والأمن الدوليين. لذلك، من أجلهم، من المناسب أن يعيد مجلس الأمن دراسة ما ينبغي القيام به للمساعدة على كفالة سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها والعاملين في مجال المساعدة الإنسانية.

واسمحوا لي بالتالي أن أضم صوتي إلى أصوات زملائي الذين تكلموا قبلي في التعبير عن تقدير وفد بلدي لوفدكم، سيدي الرئيس، لترتيبكم هذا الاجتماع. وإن مشاركتكم الشخصية في هذا الاجتماع، سيدي الوزير، دليل على الجدية التي توليها حكومتكم لهذه المسألة الهامة للغاية. ونعرب عن امتناننا أيضا لنائبة الأمين العام وإلى

المديرة التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي لبيانَيهما. لقد قدما إلينا معلومات شاملة وحديثة بشأن حالة حماية موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، والعاملين في مجال المساعدة الإنسانية، ونحن ممتنون لهذا تماما.

إن الموضوع الذي ينظر فيه المجلس اليوم يعتبر، دون شك، مصدر قلق وتحدٍ كبيرين لمجلس الأمن، باعتباره الجهاز الأولي المسؤول عن صون السلم والأمن الدوليين. وفي ١٩٨٩ رحبت ناميبيا ترحيبا قويا بالرجال والنساء الأعضاء في فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال. وتعاونت (سوابو)، حركة التحرير في ذلك الوقت، مع الأمم المتحدة ونزع جناحها العسكري أسلحته. وهذه دروس لا بد من تعلمها - دروس ستعزز سلامة موظفي الأمم المتحدة اليوم.

إلا أنه على عكس ما كان عليه الحال في الثمانينيات، هناك الآن انتشار واسع للحركات المتمردة في القارة الأفريقية. والحركات المتمردة وسائر الجماعات المسلحة تستهدف موظفي الأمم المتحدة بإصرار. وفي حالة أنغولا، على سبيل المثال، أسقطت "يونيتا"، بتعليمات محددة وصارمة من السيد سافيمبي، طائرتين مستأجرتين تابعتين للأمم المتحدة يوم ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ و ٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، فوق الأراضي التي تسيطر عليها. وبالإضافة إلى هذا، أسقطت يونيتا طائرة يقودها طاقم روسي، ولا يزال مصير طاقمها غير معروف. ولذلك من المهم أن نبعث برسالة واضحة إلى الحركات المتمردة في أفريقيا وفي كل مكان آخر بأن عدم احترام القانون لن يتسامح بشأنه بعد الآن.

والمجتمع الدولي، لا ينبغي له أن يدين هذه الأعمال الوحشية فحسب، وإنما أن يتأكد أيضا من أن المسؤولين عنها يقدمون إلى المحاكمة. وفي هذا الشأن، ترحب ناميبيا بنفاذ اتفاقية ١٩٩٤ بشأن سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها. ونشجع أعضاء الأمم المتحدة على أن يصبحوا أطرافا في الاتفاقية بأقرب وقت ممكن بغية إنهاء مفهوم التهرب من العقاب الذي لا تزال ترتكب بموجبه دون عقاب انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان وللقانون الإنساني.

وعلاوة على ذلك، من المهم أن تكون هناك، عند وزع مراقبين تابعين للأمم المتحدة، قوة حماية كافية، ذات ولاية مناسبة. بالإضافة إلى هذا، هناك حاجة إلى استكشاف طرق هامة لنزع سلاح المتمردين وسائر الجماعات المسلحة بطريقة فعالة. وهذا لا بد من دراسته لأنه يرتبط بالتدفق المستمر غير المشروع للأسلحة إلى حالات الصراع.

وهناك تدبير هام آخر لبناء الثقة استخدمناه في ناميبيا خلال فترة الانتقال في بلدنا، وهو مدونة قواعد السلوك التي التزمت بها جميع الأطراف. والآلية التي استخدمت في ذلك الوقت يمكن أن ينشأ مثلها اليوم. وبالتالي فإن كل بعثة من بعثات الأمم المتحدة يجب أن تستفيد بالتالي من تجربة غيرها.

وناميبيا توافق موافقة تامة على فكرة أن المسؤولية الرئيسية عن أمن وحماية موظفي الأمم المتحدة والعاملين في مجال المساعدة الإنسانية تقع على الحكومة المضيفة. ومن الواضح أنه بمقتضى المادة ١٠٥ من ميثاق الأمم المتحدة والاتفاقات ذات الصلة المبرمة بين الأمم المتحدة والحكومة المضيفة، تتمتع الأمم المتحدة بالمزايا والحصانات الضرورية للوفاء بمقاصدها وأهدافها. ومع ذلك، حتى تتمكن الحكومات من الوفاء بالتزاماتها، من المناسب أن يراعي ويحترم موظفو الأمم المتحدة والأفراد المرتبطون بها والعاملون في مجال المساعدة الإنسانية القوانين الوطنية، وأن يتجنبوا جميع الأعمال التي لا تتفق مع طبيعة واجباتهم.

إننا نتطلع إلى تقرير الأمين العام عملا بقرار الجمعية العامة ٥٤/١٩٢ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، المتوقع تقديمه في أيار/مايو ٢٠٠٠، والذي يعالج نطاق الحماية القانونية بموجب اتفاقية سنة ١٩٩٤ المتعلقة بسلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها.

السيد بن مصطفى (تونس) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي أولا، سيدي، بأن أرحب بكم ترحيبا حارا وأن أشكركم شخصيا على ترؤسكم هذه المناقشة الهامة للغاية في مجلس الأمن. ويعرب الوفد التونسي عن تقديره لبلدكم الصديق على اقتراحه إجراء مناقشة بشأن بند هام مثل حماية موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها والعاملين في مجال المساعدة الإنسانية في مناطق الصراع.

وقد شاركت تونس في عمليات حفظ السلام وستظل تفعل ذلك، على الرغم من الخسائر التي عانت منها. ونحن نشاطر المجتمع الدولي شواغله إزاء الأعمال العدائية المرتكبة في بعض حالات الصراع ضد موظفي الأمم المتحدة، والأفراد المرتبطين بها وموظفي المساعدة الإنسانية. ويجب أن يكون الهدف الأساسي العام للعمليات

التي تضطلع بها الأمم المتحدة أو تكون تحت رعايتها أن يكون دائما هو نفس الهدف: أي المحافظة على السلم وتوطيده وتقديم المساعدة الإنسانية. ولكن في السنوات الأخيرة نجد أن انتشار عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وتنوعها، ومشاركة جهات وأجهزة أخرى من غير الأمم المتحدة نفسها في الميدان، قد أثر بدرجة ما على فهم دور المنظمة كما عرفه الميثاق.

وفي التقرير الذي قدمه الأمين العام في عام ١٩٩٩ عن تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة (A/54/154 و A/54/154/Add.1)، رسم صورة واضحة عن حالة موظفي الأمم المتحدة المنشورين في العديد من المناطق. وتشمل تلك الصورة القتل، والاعتقال غير القانوني، والاحتجاز، والسلب والكثير غير ذلك. وتثير تلك الصورة السلبية سؤالين: ماذا وراء هذه الحالة؟ وكيف يمكن أن نعالجها؟

ونحن نرى أن هذه الانتهاكات وهذا الافتقار إلى احترام موظفي المساعدة الإنسانية وغيرهم من مسؤولي وموظفي الأمم المتحدة، والأفراد العاملين في المجال الإنساني ينشأ من وجود درجة من سوء الفهم والجهل، بل والإهمال، خاصة في مناطق الصراع، فيما يتعلق بالأساس السلمي لهذه البعثات وحيادها ونزاهتها. وهذا السلوك المتسم بالشك تجاه أي عملية لحفظ السلام أو المساعدة الإنسانية يمكن أن يفسر جزئيا بالافتقار إلى المعلومات وإلى الوعي بدور الأمم المتحدة وأهدافها في أي عملية معينة. ويجب على الأمم المتحدة أن توجِد وسائل لنشر ثقافة السلام وتعزيز صورتها بوصفها منظمة مكرسة للسلام، والتسوية السلمية والمساعدة الإنسانية.

وتشعر تونس بالقلق إزاء هذه الحالة التي نجد فيها علم الأمم المتحدة المتميز وشارات الصليب الأحمر والهلال الأحمر الحمائية، التي تمثل المساعدة غير المتحيزة، أصبحت توفر حماية أقل فأقل لموظفي المساعدة الإنسانية؛ مما يعكس ضعف مركزها باستمرار، وخاصة في حالات الصراع.

وفيما يتعلق بكيفية معالجة هذه المشاكل المتعلقة بانعدام الأمن، وخاصة بالنظر إلى عدد الضحايا المتزايد، قد استجابت الأمم المتحدة بأكثر الطرق ملاءمة: من خلال اعتماد أول صك قانوني في هذا الشأن، أي اتفاقية سنة ١٩٩٤ المتعلقة بسلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها. والواقع أن الاتفاقية تـُعرف الأفراد الذين تحق لهم الحماية، وواجبات الدول المضيفة التي تـُنشر على أراضيها عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، والانتهاكات المتعمدة ضد موظفي الأمم المتحدة، بما في ذلك العقوبات المناسبة. ولكن الاتفاقية، شأنها شأن أي نص قانوني، لا تـُلزم إلا الدول الأطراف فيها، الأمر الذي يحِد من نطاق تنفيذها.

وبعد هذا، فإن توصية الأمين العام في تقريره المقدم إلى مجلس الأمن والمؤرخ ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ عن حماية المدنيين في الصراع المسلح (S/1999/957)، لتوسيع نطاق انطباق الاتفاقية ليشمل فئات أخرى من موظفي الأمم المتحدة، تستحق النظر بعناية بغية معالجة جميع هذه الشواغل.

ولهذه الأسباب، نعتقد أن الخطوة التالية ينبغي أن تكون النظر في اتخاذ تدابير وقائية محددة. وهنا يحيِّي وفدي الجهود التي يبذلها الأمين العام لتعزيز وتحسين حماية موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها والعاملين في مجال المساعدة الإنسانية من خلال التدريب على المسائل الأمنية ومن خلال التدريب لرفع الوعي. ونرحب أيضا بالتدابير الأخرى التي اقترحتها السيدة فريشيت والسيدة بيرتيني، اللتان أشكرهما على بيانيهما الممتازين. ويسعدني بوجه خاص تعيين منسق لشؤون الأمن.

ونحن نرى أن الوقت قد حان لمجلس الأمن والجمعية العامة، وهما الجهازان الرئيسيان في الأمم المتحدة، بالإضافة إلى جميع الدول الأعضاء للنظر بجدية في المشاكل المتصلة بنشر بعض عمليات الأمم المتحدة، وخاصة فيما يتعلق بسلامة وأمن الموظفين. ونرى أنه ينبغي أن تركز تلك المداولات على النقاط الخمس التالية.

الأولى هي التعريف الواضح والدقيق لولايات عمليات حفظ السلام، وخاصة التي تقع في إطار المساعدة الإنسانية. وثانيا، يجب أن يولَى اعتبار للمميزات الخاصة بكل عملية من عمليات الأمم المتحدة بغية تحديد المخاطر التي قد تنطوي عليها. وتعتمد تلك العناصر أساسا على حقائق الصراع أو الأزمة، التي يجب أن تدرس.

والثالثة هي تعزيز التعاون بين مختلف الهيئات العاملة في الميدان. والرابعة هي توفير التدريب الأمني لموظفي الأمم المتحدة، وتوفير الموارد اللازمة لهذا التدريب. والخامسة هي احترام المبدأ الأساسي المتمثل في موافقة الدول المعنية على نشر عملية حفظ السلام أو المساعدة الإنسانية.

وأود في الختام أن أعلن عن تأييدنا لمشروع البيان الرئاسي لهذا اليوم وللتوصيات والتدابير المحددة التي ستجعل ممكنا من الناحية العملية ضمان حماية سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها. ونحث جميع الدول على التعاون في سبيل هذه الغاية.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أشكر ممثل تونس على الكلمات الطيبة التي وجهها إليّ.

السيد يل تشينكو (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): إن أوكرانيا تقدر كثيرا مبادرة الأرجنتين بتنظيم مناقشة اليوم وتؤيد تلك المبادرة. ووجودكم في نيويورك، معالي الوزير، يشهد على الأهمية التي يوليها بلدكم الصديق لمسألة حماية موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها والعاملين في مجال المساعدة الإنسانية. وأود أيضا أن أشكر وكيلة الأمين العام والسيدة بيرتيني ممثلة برنامج الأغذية العالمي على الأفكار الصائبة والدقيقة التي قدمتاها بشأن المشاكل الراهنة في هذا المجال وعلى مقترحاتهما المتروية.

وإن بلدي من الداعمين بقوة والمشاركين بنشاط في أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام. والمسائل المتعلقة بسلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها والعاملين في مجال المساعدة الإنسانية، من أعلى الأولويات لدى أوكرانيا. ومن سوء الطالع، أن بلدي، شأنه شأن جميع البلدان الأخرى المساهمة بقوات، قد عانى أيضا من مرارة فقدان الأرواح البشرية بين أفراده العاملين في مجال حفظ السلام. فخلال السنوات السبع الماضية من مشاركة أوكرانيا في ١٥ من عمليات الأمم المتحدة وبعثاتها، ضحّى ١٨ من حفظة السلام الأوكرانيين بأرواحهم. وأصيب أكثر من ٥٠ من رجال الخدمة بجروح وإعاقات. ولذا فإن مناقشة اليوم ذات أهمية مباشرة وعملية لبلدي.

إننا نشهد مناقشة هامة في هذه الجلسة. ونستمع أيضا إلى عدد من الأفكار عن كيفية كفالة وتعزيز الأمن والسلامة للذين، بحكم عملهم، يقومون بأعمال في ظل ظروف صعبة وخطرة للغاية وفي حالات كثيرا ما يواجهون فيها تحديات جمة. ولا يسعني أن أضيف شيئا جديدا لما قيل بالفعل، ويسر وفد بلادي أن ترد هذه الأفكار على نطاق واسع في مشروع البيان الرئاسي لهذا اليوم، وأن يظل المجلس متحدا في هذا الصدد إلى حد كبير.

وأود أن أشكر السيدة فريشيت على توفيرها معلومات مفصلة عن الخطوات التي تتخذها الأمانة العامة حاليا من أجل تعزيز أمن وسلامة موظفي الأمم المتحدة في مناطق الصراع. وفي هذا الصدد، أود أن أعلّق بإيجاز على بعض النقاط التي نعتبرها هامة وذات شأن بصورة خاصة في سياق المناقشة التي نجريها اليوم.

إن التوسع الذي حصل مؤخرا في أنشطة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ولا سيما إطلاق عمليات الأمم المتحدة في كوسوفو وتيمور الشرقية وسيراليون ومناطق أخرى، فضلا عن عودة أعمال العنف، بما في ذلك الأعمال التي حصلت مؤخرا جدا وذكِرت في بيان الوفد الروسي، ضد الأمم المتحدة، والأفراد المرتبطين بها والعاملين في مجال المساعدة الإنسانية يستدعي توسيع نطاق تقديم الحماية القانونية لجميع فئات هؤلاء الأفراد في الوقت المناسب وبحزم.

وقبل سبعة أعوام، ونظرا لتزايد عدد الضحايا بين موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، استهلت أوكرانيا، إلى جانب نيوزيلندا، العمل على إبرام اتفاقية بشأن سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، وهي الاتفاقية التي اعتـُمدت في نهاية المطاف عام ١٩٩٤. ودخولها حيّز النفاذ العام الماضي يمثل تقدما كبيرا في تعزيز نظام حماية الأفراد العاملين في خدمة الأمم المتحدة في مناطق الصراع في إطار ولاية مجلس الأمن أو الجمعية العامة. ونشعر بالارتياح إذ أن المجلس يشير في مشروع بيانه الرئاسي إلى ذلك الصك الدولي، ويشجع جميع الدول على أن تصبح أطرافا فيه وعلى احترام التزاماتها بالكامل وفقا للاتفاقية.

ومع ذلك، فالواضح أن الاتفاقية ليست كافية لكفالة نفس مستوى الحماية لفئات من موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها العاملين في عمليات غير العمليات التي يأذن بها بصورة محددة مجلس الأمن أو الجمعية العامة، بمن فيهم الموظفون الذين يتم التعاقد معهم محليا. وفي هذا الصدد، يشاطر وفد بلادي نائبة الأمين العام الرأي في الحاجة إلى النظر في سُبل توسيع نطاق الحماية القانونية لموظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها على أساس اتفاقية عام ١٩٩٤. وفي هذا السياق، نود أن نعرب عن تأييدنا لوضع واعتماد بروتوكول إضافي للاتفاقية. واسمحوا لي مرة أخرى أن أنضم إلى جميع الذين أيـّدوا فكرة دعوة الجمعية العامة الى مواصلة هذا العمل في أسرع وقت ممكن.

وإذ أشاطر نائبة الأمين العام القلق الذي أعربت عنه، أود أيضا أن أؤكد أهمية جانب آخر لتعزيز الحماية البدنية لموظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها والعاملين في مجال المساعدة الإنسانية: أي الحاجة إلى كفالة احترام جميع الأطراف في مناطق الصراع لقواعد القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي، فضلا عن الطابع الحيادي والنزيه لعمل هؤلاء الموظفين. وهذا يتطلب إنشاء وتحسين آليات إنفاذ على الصعيد الوطني والدولي على حد سواء يكون من شأنها أن توفر ضمانات ثابتة ضد إفلات المسؤولين عن الهجمات وأعمال العنف الأخرى ضد موظفي الأمم المتحدة والعاملين في مجال المساعدة الإنسانية من العقاب. ومما يثير الجزع بالفعل أن الحكومات لا تزال غير قادرة على تحمل مسؤولياتها في هذا الصدد أو غير راغبة في ذلك، وأن عددا قليلا من مرتكبي هذه الأعمال قد أدين بارتكابها منذ عام ١٩٩٢. وفي هذا الصدد، لا يسعنا إلا أن نؤكد على أهمية الدور الذي يمكن أن تضطلع به المحكمة الجنائية الدولية في عملها الهام المتمثل في تقديم المسؤولين عن الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي إلى العدالة. وفي هذا السياق، أود أن أذكِّر بأنه قبل أسابيع قليلة، أي بتاريخ ٢٠ كانون الثاني/يناير، وقَّعت أوكرانيا على نظام روما الأساسي.

والجدير بالذكر أن الحاجة إلى تعزيز مسؤولية الدول المضيفة عن توفير السلامة البدنية لموظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها أورد المجلس ذكرها أيضا في مشروع بيانه الرئاسي الذي يبرز، في جملة أمور، أهمية إدراج تدابير محددة وعملية في كل اتفاق من اتفاقات مركز القوات واتفاقات حالة البعثات على أساس أحكام اتفاقية عام ١٩٩٤.

وأخيرا، تتطلع أوكرانيا إلى إنجاز الأمين العام استعراضه العام والشامل للأمن في عمليات حفظ السلام الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى وضع واتخاذ تدابير أخرى معيَّنة وعملية لزيادة سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها والعاملين في مجال المساعدة الإنسانية. ويحدونا الأمل في أن يُسفر هذا العمل عن نتائج ملموسة، وأن يُحرز تقدما جادا في توفير الحماية الكافية لهؤلاء الموظفين.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أعرب عن الأمل الصادق لوفد بلدي في أن تعطي المناقشة المفتوحة الجارية اليوم قوة دفع جديدة لجهودنا المشتركة الرامية إلى تعزيز حماية موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها والعاملين في مجال المساعدة الإنسانية. وأوكرانيا تظل ملتزمة بتحقيق هذا الهدف النبيل.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أشكر ممثل أوكرانيا على الكلمات الرقيقة التي وجَّهها إلى الرئاسة.

السيد فان والصم (هولندا) (تكلم بالانكليزية): يؤيد وفد بلادي، على غرار وفدي فرنسا والمملكة المتحدة، البيان الذي سيدلي به ممثل البرتغال بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

إن حماية موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها والعاملين في مجال المساعدة الإنسانية موضوع يحتل أولوية عليا بالنسبة لوفد هولندا، ونحن ممتنون للرئاسة الأرجنتينية على عقد هذه الجلسة المفتوحة بشأن الموضوع. ونحن مدينون لوفد بلدكم، سيدي، بأن نحظى بالاستماع صباح هذا اليوم إلى المديرة التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي، السيدة بيرتيني، وهي تصف المخاطر الجمة التي يتعرض لها العاملون في مجال المساعدة الإنسانية. ولقد تأثر وفد بلدي بدفء الكلمات التي خصَّت بها السيدة ساسكيا فان ميجينفيلد التي أعدمت في بوروندي.

ونحن نتفق مع جميع المتكلمين الذين أشاروا إلى أن اعتداءات من هذا القبيل ستستمر ما دام مرتكبوها يفلتون من العقاب. وعليه، نؤكد مجددا دعوتنا الى إجراء التحقيق المناسب في جميع هذه الحالات كي لا يقدم المسؤولون عنها إلى العدالة فحسب، وإنما أيضا لاستخلاص منظومة الأمم المتحدة أقصى العِبر من الدروس التي تعلمناها. ولقد أدهشنا وصف السيدة بيرتيني للمآزق التي تنجم عن المخاطر التي تقترب عتبتها من أن تصبح غير مقبولة. بينما الغاء العملية من ناحية أخرى يعني موت مدنيين أبرياء. وندرك تمام الإدراك هذه المآزق وظاهرة أنه نتيجة التعرض للخطر لفترات طويلة، فإن هذه العتبة تتحرك صعودا. وعندما نتكلم عن دروس تعلَّمناها، فإننا نطلب إلى المعنيين خاصة أن يركزوا على هذه المشكلة. ولدينا انطباع بأن مشكلة العتبة كانت عاملا في موت ساسكيا فان ميجينفيلد.

وأود أيضا أن أشير إلى البيان الذي سيدلي به ممثل البرتغال.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا لجمهورية الأرجنتين.

أود في أول بيان لي أمام هيئة للأمم المتحدة بصفتي وزيرا لخارجية بلادي أن أشكر نائبة الأمين العام، السيدة لويز فريشيت، على حضورها هنا وعلى الأفكار الهامة التي أوردتها في بيانها الذي أحطنا علما به على النحو الواجب.

وأود كذلك أن أعرب عن امتناني لأعضاء مجلس الأمن، وكذلك للدول الأعضاء في المنظمة التي ليست أعضاء في مجلس الأمن الآن، لمشاركتها في هذه الجلسة. وأخيرا، أتوجه بالشكر الجزيل إلى السيدة كاثرين بيرتيني على بيانها وأفكارها. فالمفاهيم التي استمعنا إليها تدل على أهمية المشكلة التي تسببها الهجمات التي تشن على الأفراد المشاركين في عمليات صون السلم والبعثات الإنسانية.

وترى حكومة بلدي أن هذه العمليات والبعثات تمثل أداة هامة لصون السلم والأمن وبناء السلام بعد انتهاء الصراع. ولهذا فإن جمهورية الأرجنتين شاركت بنشاط في عمليات صون السلم وهي حاليا ثامن أكبر المساهمين بقوات. وإن الأفراد التابعين للأرجنتين قد جرى وزعهم في عشر بعثات من أصل ١٩ بعثة تضطلع بمهامها الآن.

وهنا: أود أن أؤكد من جديد على التزام حكومة بلدي بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في مجال صون السلم والأمن الدوليين، وأود خصوصا أن أعرب أيضا عن استعدادنا للمساهمة، قدر الإمكان، في العمليات التي يأذن بها هذا المجلس.

وبالإضافة إلى ذلك، وفي مجال المساعدة الإنسانية، عملت الأرجنتين أيضا على النهوض بتشكيل ذوي "الخوذات البيضاء"، وهذه مبادرة ترمي إلى وضع فرق احتياط تحت تصرف الأمين العام تتكون من متطوعين وطنيين مدربين من أجل تقديم الدعم الفوري لأنشطة الأمم المتحدة، في حالات الطوارئ في مجال المساعدة الإنسانية، وإعادة التأهيل، وإعادة التعمير والتنمية. وفي الفترة الممتدة من ١٩٩٦ إلى ١٩٩٩، تم نشر ٦٢٩ فردا من ذوي "الخوذات البيضاء" في ٥٨ بعثة تنتشر في ٢٧ بلدا. وتعتزم حكومة بلدي مواصلة المساهمة في الجهود الإنسانية التي تضطلع بها هذه المنظمة.

وقد أدى تزايد الطلبات على المساعدة الإنسانية الدولية وزيادة عدد عمليات صون السلم أثناء العقد الماضي إلى تزايد حضور المنظمة في مختلف مناطق العالم. وهناك حاليا ٦٠٠ ١٤ من الجنود والشرطة والمراقبين الذين يعملون في خدمة المجتمع الدولي في تلك المناطق، دون أن ندخل في الحساب الأفراد الذين يضطلعون بالعمل الإنساني فقط، والبيئة التي يضطلع فيها بهذه الأنشطة تتزايد خطورتها. وإن موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بهم، وكذلك الأفراد الذين يعملون في الوكالات الإنسانية الأخرى، يعملون في ظل ظروف تتزايد خطورة كما تدلل على ذلك وتيرة الهجمات والحوادث التي تنطوي على استخدام القوة.

وعندما رفع الأمين العام في ١٩٩٨ تقريرا إلى مجلس الأمن عن حماية المساعدة الإنسانية التي تقدم إلى اللاجئين وغيرهم في حالات الصراع، أشار إلى أنه خلال فترة ست سنوات لقي ١٥٣ موظفا دوليا ومحليا من موظفي الأمم المتحدة حتفهم في خدمة المنظمة، وتم احتجاز ٤٣ موظفا آخرين كرهائن. فهذه الهجمات على الموظفين، التي لا يمكن أن تكون محض مصادفة، تنبثق تحديدا في العديد من الحالات، من حقيقة أنهم ينتمون إلى المنظمة، أو يرتبطون بها بشكل ما فزيادة درجة السلامة التي تتوفر لهم تتطلب اتخاذ مجموعة من التدابير العملية والقانونية.

وفي هذا السياق، فإننا نعتقد أن عمليات حفظ السلام ينبغي أن يتوفر لها التمويل الكافي، والولايات المناسبة والواقعية، ويجب أن تنفذ بطريقة حسنة التوقيت وفعالة وغير متحيزة، بما يضمن أن تكون حماية وسلامة الموظفين جزءا لا يتجزأ من تخطيط وتنفيذ العمليات.

وإذا حدث ووقعت حوادث في ظل تلك الظروف، فإنه يجب البدء فورا بتقصي الحقائق، وفي حالة شن هجمات إجرامية لا بد من أن نعمل على كفالة معاقبة ومحاكمة المسؤولين من خلال الآليات الوطنية أو الدولية المناسبة. فإنزال العقاب بأولئك المسؤولين ليس أساسيا فقط من أجل محاربة الإفلات من العقاب، بل أساسي أيضا لإقامة سلام مستقر حال انتهاء الصراع.

وفي هذا الصدد، كانت خطوة رائعة إلى الأمام أن تُدرج في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في روما كجرائم حرب تلك الهجمات التي توجه ضد الأفراد والمرافق والمعدات والوحدات أو العربات المشاركة في بعثة حفظ السلام أو بعثة تقديم المساعدة الإنسانية. وتود الأرجنتين أن تؤكد على ارتياحها لهذا التدبير الذي ينطبق على الصراعات المسلحة المحلية والدولية.

بيد أنه يجب علينا أن نتذكر بأن المحكمة الجنائية الدولية لا تشكل بديلا عن الأنظمة القانونية المحلية، بل إنها تكملها. فالدول لا يمكنها أن تتجاهل التزامها بإجراء التحريات ومحاكمة مرتكبي الأعمال الإجرامية؛ وهذه مسؤولية لا مفر منها. وفي هذا السياق، تتضح أهمية اتفاقية عام ١٩٩٤ الخاصة بسلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، والتي تنص تحديدا على أنه يتعين على الدول الأطراف أن تحاكم مرتكبي الجرائم وإلا فعليها أن ترحلهم إلى الدولة التي تطالب بهم.

والأرجنتين طرف في هذه الاتفاقية؛ ونود أن نُعرب عن الارتياح لدخولها حيز النفاذ في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩. بيد أنه قد يكون من المرغوب فيه أن نرى هذا العدد الذي لا يزال محدودا من التصديقات وقد أخذ يتزايد. وقد استمعنا اليوم إلى إشارات تدل على إحراز تقدم في هذا الاتجاه. إلا أن الاتفاقية، بالرغم من أهميتها، لا تنطبق على جميع الأفراد والمنظمات الموجودة في مناطق الصراع: فهي لا تغطي على نحو كاف الأفراد المعينين محليا، بالرغم من أنهم يشكلون أغلبية الضحايا، وهي لا تحمي بصورة كافية أولئك الذين يقدمون المساعدة الإنسانية، ولا سيما في المناطق التي تقع خارج نطاق عملية حفظ السلم. وينبغي تحليل أوجه النقص هذه وغيرها في الاتفاقية بهدف تطوير إطار قانوني معياري أفضل. وفي هذا الصدد، نود أن نعلن عن تأييدنا للنداء القوي الذي وجهه الأمين العام في تقريره المؤرخ ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ المقدم إلى مجلس الأمن عن حماية المدنيين (S/1999/957) بتوسيع نطاق انطباق اتفاقية ١٩٩٤ من خلال إضافة بروتوكول.

إن أولئك الذين يعملون دون كلل، ويبذلون كل ما في وسعهم من جهود، ويقدمون تضامنهم أو حياتهم للتخفيف من معاناة إخوتهم في الإنسانية، يستحقون منا أعمق التقدير، والامتنان، والالتزام بأن نبذل قصارانا للدفاع عنهم. فهؤلاء الأفراد يضربون المثل لنا جميعا. وإذ تنعقد مناقشة بشأن مسألة سلامتهم، فإن الأرجنتين تود أن تسترعي الانتباه لا للمخاطر الهائلة التي يتحملها هؤلاء الأفراد بطواعية وإيثار، بل أيضا للضرورة الماسة لضمان حمايتهم على نحو كامل. لقد سقط الكثيرون؛ فلتكن هذه الجلسة تكريما مخلصا وعميقا لهم.

وشاغلنا هذا يستجيب لرؤية فلسفية وسياسية شاملة، ترتكز أساسا على القيمة التي نوليها للمبادئ التي تحمي حياة وكرامة جميع البشر.

وإنه لمن الضروري جدا أن نبذل قصارانا لاعتماد التدابير العملية والقانونية المطلوبة لتعزيز حماية أولئك الذين يعملون من أجل خير البشرية، فالأعمال التي تلحق بهم الضرر لا تشكل فقط صفعات لحرية الفرد وكرامته، بل إنها قد تعرض للخطر تحقيق أهداف عمليات صون السلم، بل والأسوأ من ذلك مصداقية هذه المنظمة.

وختاما، يسعدني أن أعلن لكم أنه على الرغم من الصعوبات المالية التي يواجهها بلدي، الأرجنتين، فإنه سيساهم بمبلغ ٠٠٠ ٥٠ دولار في الصندوق الاستئماني لأمن موظفي الأمم المتحدة الذي أنشئ عام ١٩٩٨.

والآن استأنف مهامي بصفتي رئيسا للمجلس.

المتكلم التالي المسجل على قائمتي هو ممثل بيلاروس وأدعوه إلى أن يشغل مقعدا على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد فانتسفيتش (بيلاروس) (تكلم بالروسية): اسمحوا لي أولا بأن أرحب بكم يا سيدي الوزير، وأنتم تترأسون هذه الجلسة من جلسات مجلس الأمن. وتقدر بيلاروس تقديرا بالغا مبادرة الأرجنتين بإجراء هذه المناقشة بشأن حماية موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، وموظفي المساعدة الإنسانية. ونحن مقتنعون بأن هذا الاجتماع، بفضل توجيهكم الفعال، سيتمكن من التوصل إلى تحديد مزيد من الخطوات التي يتعين على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره أن يتخذها في هذا المجال الهام.

ولا يعطي التقرير الأخير للأمين العام عن أعمال المنظمة أسبابا للشعور بتفاؤل كبير بشأن تناقص الصراعات في جميع أنحاء العالم في المستقبل المنظور. وعلى الرغم من جميع الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة، ومجلس الأمن، والمجتمع العالمي بأسره، فإن الحروب ما برحت تعتبر اليوم من أكثر مشكلات عالمنا الراهن إلحاحا وخطورة. وتبذل الأمم المتحدة في هذا الصدد مزيدا من الجهود لتصعيد دورها في مجال حفظ السلام، وفي كل يوم يجري نشر موظفي الأمم المتحدة في مختلف مناطق العالم في بعثات حفظ السلام النبيلة. ويعد ضمان أمن أولئك الموظفين واجبا بالغ الأهمية بالنسبة للمجتمع العالمي بأسره.

ومنذ أربعة أعوام، أصبحت بيلاروس الدولة الثالثة والأربعين التي تنضم إلى الاتفاقية المتعلقة بسلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها. وتهيئ

الاتفاقية، بلا منازع، أساسا قانونيا قويا لحماية الذين يضطلعون بواجبات حفظ السلام. والمهمة الأساسية في هذه المرحلة هي استحداث آلية موثوق بها لتنفيذ الاتفاقية. وتعتقد بيلاروس أن هناك دورا خاصا يتعين أن تقوم به في هذا الصدد البرلمانات الوطنية للدول التي انضمت إلى الاتفاقية وصدقت عليها، علاوة على المجتمع الدولي الذي ينبغي له أن يركز جهوده على استحداث مزيد من الآليات لضمان تنفيذ هذا الصك القانوني الدولي.

ويتعين على المجتمع الدولي القيام بدور خاص في هذا الصدد. ولا يكفي مجرد إدانة ارتكاب أعمال العنف ضد موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها. فمن الضروري للغاية تشجيع السعي من أجل التوصل إلى خطوات حقيقية يمكن اتخاذها من أجل معاقبة المسؤولين عن ارتكاب تلك الأعمال ومنع حدوث هذه الممارسات الشائنة. ونأمل في أن تعمل مناقشة اليوم على إثرائنا بأفكار جديدة. وترحب بيلاروس في هذا الصدد، بالشروط ذات الصلة التي أدرجت في البيان الرئاسي المزمع اعتماده في نهاية هذه الجلسة.

لقد كانت السنة الماضية سنة لم يسبق لها مثيل بالنسبة للأمم المتحدة من حيث اشتراك موظفيها في حفظ السلام وبناء السلام. إلا أن، اضطلاع أول إدارات مدنية في التاريخ - في كوسوفو وتيمور الشرقية - بأعمالها، وكذلك مهام حفظ السلام في جورجيا وبوروندي بدت مرتبطة ارتباطا مباشرا بارتكاب أعمال وحشية وأعمال عنف ضد موظفي هذه البعثات. وتكررت التقارير التي تفيد بحدوث إصابات. وكل ذلك يشهد بجلاء على أن قضية أمن الموظفين ينبغي أن تحتل الأولية في مجال جميع الجهود الرامية للإعداد للبعثات ونشرها. وينبغي أن يكون الجانب الملزم من هذا الجهد هو التدريب المناسب لموظفي البعثة.

وترتبط حماية موظفي الأمم المتحدة ارتباطا مباشرا بالمشكلات المتصلة بمكافحة الإرهاب الدولي. وترى بيلاروس أن جلسة مجلس الأمن التي عقدت في العام الماضي بشأن هذا الموضوع، والتي عقدت بمبادرة من الاتحاد الروسي، أرست الأساس لتحسين رد فعل الأمم المتحدة ومجلس الأمن على الأنشطة الإرهابية، التي لا يكون ضحاياها من السكان المحليين وحدهم، وإنما من موظفي الأمم المتحدة أيضا. وفي اعتقادنا أنه يتعين مواصلة ذلك النهج المنهجي. ومما له أهمية قصوى عدم قبول الرأي القائل بأنه من المستحيل القضاء على أسباب الخروج على القانون، وبالتالي لا يمكن وضع استراتيجية مستهدفة لمواجهته.

وينبغي أن نشيد، في هذه الجلسة، بالذين سقطوا دفاعا عن واجبهم الإنساني السامي، أي موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، والعاملين في المجالات الإنسانية، الذين ضحوا بحياتهم لإنقاذ حياة الآخرين وفي سبيل استعادة السلم والاستقرار في البؤر الساخنة المنتشرة على كوكبنا.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أشكر ممثل بيلاروس على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى وفدي.

المتكلم التالي هو ممثل سنغافورة. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد محبوباني (سنغافورة) (تكلم بالانكليزية): نهنئكم، سيدي الرئيس، على قراركم بإجراء مناقشة بشأن هذا الموضوع. وهو موضوع جاء في أوانه. فنحن نقف مرة أخرى على أعتاب نشر متزايد لموظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها على نحو ملحوظ، ومرة أخرى في ظل ظروف متزايدة الصعوبة. وكل هذه القرارات المتعلقة بالنشر سوف يتخذها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وليس أي جهاز آخر. ولذا يتحمل المجلس المسؤولية الأساسية عن سلامة ورفاه - بل وحياة - موظفي الأمم المتحدة الذين سينشرون في الميدان.

وقد اعتمدت الجمعية العامة في عام ١٩٩٤ الاتفاقية المتعلقة بسلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها. وفي ذلك الوقت، كان أكثر من ١ ٠٠٠ من موظفي الأمم المتحدة لحفظ السلام قد قُتلوا أثناء أداء واجبهم منذ عام ١٩٤٨. ورغم دخول الاتفاقية حيز النفاذ، لا تزال الهجمات على موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها مستمرة بلا هوادة، مما أسفر عن عدد أكبر بكثير من الخسائر في الأرواح. كما أن موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها كثيرا ما يتعرضون لعمليات الخطف، والاحتجاز، والاعتداء، والمضايقة.

وبعض الأمثلة المألوفة مؤخرا تتضمن إسقاط طائرتين، استأجرتهما الأمم المتحدة، فوق أنغولا في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ وكانون الثاني/يناير ١٩٩٩، راح ضحيتهما ٢٣ فردا من العاملين لدى الأمم المتحدة أو معها؛ والقتل الوحشي للويس زونيغا وساسكيا فون ماينفيلت في كمين على طريق في بوروندي في تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي؛ واحتجاز أحد موظفي مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين حوالي ١١ شهرا في عام ١٩٩٨ على يد عناصر مسلحة

في إحدى جمهوريات الاتحاد الروسي. وفي آب/أغسطس ١٩٩٩، احتجز المتمردون في سيراليون مجموعة من مراقبي الأمم المتحدة العسكريين، والموظفين المدنيين والعاملين في مجال حفظ السلام لدى فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بوصفهم رهائن مدة أسبوع تقريبا. وفي العام الماضي، جرى تهديد ومضايقة موظفي الأمم المتحدة في تيمور الشرقية. ويجب ألا ننسى أيضا المشاهد المفجعة لموظفي حفظ السلام الهولنديين الذين قبضت عليهم وحدات صربية، وكبلت أيديهم وأخذتهم رهائن. وحتى ونحن نتكلم اليوم، بلغنا أيضا أن هناك حوالي ٥٠ موظفا من موظفي الأمم المتحدة في أنحاء العالم المختلفة لا تُعرف أماكن تواجدهم.

وهذا أمر غير مقبول على الإطلاق. فموظفو الأمم المتحدة والأفراد المرتبطون بها ممن يعملون في مجال حفظ السلام ويقدمون المساعدات الإنسانية في البعثات الخطرة في مختلف مناطق الصراع يقومون بواجب جوهري بالنيابة عن المجتمع الدولي، ويعرضون حياتهم للخطر إنقاذا لحياة الآخرين وصونا للسلام. وفي مقابل ذلك، يكون على المجتمع الدولي في عمله الجماعي واجب حيوي بكفالة أن يحمي هؤلاء الأفراد الحماية الكافية. ومجلس الأمن يتحمل العبء الرئيسي لهذا الواجب.

ونحن نتقدم بخطى بطيئة، ولكن أكيدة، صوب نظام عالمي أكثر تحضرا. وقد أبرمت مختلف الاتفاقيات، الرسمية وغير الرسمية، لحماية الأبرياء في الصراعات. وإذ نفعل ذلك، لا بد أن تتحرك بنفس الترادف المعايير الدولية لحماية موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، فضلا عن العاملين في مجال المساعدة الإنسانية. ويجب أن نصر على التنفيذ الكامل والفعال للمبادئ والقواعد ذات الصلة بالقانون الإنساني الدولي المتعلق بسلامة وأمن هؤلاء الموظفين. ويجب أن نبذل قصارى جهدنا لمواصلة تدعيم السيادة الدولية للقانون من أجل حماية موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها في مناطق الصراع. وينبغي لنا أن نأخذ في اعتبارنا - كما ذكرتم، سيدي - أن بعض هذه الأرواح التي تتعرض للخطر من المتطوعين، مثل الخوذ البيض.

ولتحقيق هذا الأمن لموظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، يجب إنزال العقاب الكامل بجميع المسؤولين عن إيذائهم. وفي بيان أدلت به السيدة لويز فريشيت، نائبة الأمين العام للأمم المتحدة، في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، طالبت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بتحمُّل المسؤولية الأساسية عن كفالة أمن موظفي الأمم المتحدة، وذكرت بعض التدابير الملموسة التي يمكن للدول الأعضاء أن تتخذها:

> "أولا، يمكنها إجراء تحقيقات فعالة في كل عمليات القتل والحوادث الأخرى، ومحاكمة مرتكبيها إلى أقصى حد يسمح به القانون. وحسب معرفتنا، لم يدن أو يسجن على الإطلاق سوى شخص واحد لقتل، أو التسبب في وفاة أحد موظفي الأمم المتحدة. ولا يمكن السماح باستمرار هذا الإفلات من العقاب." (A/54/PV.34، ص ٣)

ومن الواضح أنه، حماية لموظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها والعاملين في مجال المساعدة الإنسانية، سيتعين على كل منا - مجلس الأمن، والأمانة العامة ووكالاتها، وعلينا، الدول الأعضاء في الأمم المتحدة - تحمُّل بعض المسؤولية. وما لم نعمل جميعا معا، لن نحل المشكلة.

وكما قلنا سابقا، فإن المسؤولية الأساسية تقع على عاتق مجلس الأمن. وقبل أن يشرع في أية عملية، يجب أن يأخذ في الحسبان سلامة وأمن الموظفين المشاركين فيها. وبعض المخاطر محتمة، إلا أنه يجب قياس المخاطر وتقييمها بدقة. كما أنه من مسؤولية مجلس الأمن أن يكفل مضاهاة الولاية بالموارد التي تجري الموافقة عليها لكل بعثة. وينبغي لمجلس الأمن أن يراقب سلامة كل عملية، من بدايتها إلى نهايتها.

ومن المهم بنفس القدر أن يكون مجلس الأمن مسؤولا إذا ساءت الأوضاع في أية عملية. وقد كان من الواجب، من الناحية الرمزية، أن يوفد مجلس الأمن بعثة تتألف من ممثلين عن الأعضاء الدائمين، بالقيادة القديرة للسفير مارتن انجابا، عندما تدهورت الحالة في تيمور الشرقية. وفي تلك المرحلة كان الموظفون والقاطنون في مجمع الأمم المتحدة في ديلي يتعرضون للتهديد أيضا من قبل الميليشيات المتشردة. وعلى مجلس الأمن أن يحلل ما حدث من خطأ وسبب حدوثه. والمساءلة جانب أساسي من جوانب القيادة. وعلى مجلس الأمن أن يقبل ذلك.

وبالمثل، ينبغي للأمانة العامة أن تكفل المراعاة الكاملة للسلامة والأمن عند تخطيط عمليات الأمم المتحدة والبدء فيها. واستحداث خطة أمنية شاملة لعملية لحفظ السلام و/أو المساعدة الإنسانية أمر ضروري قبل بدء أية عملية. وينبغي لهذه الخطة أن تشمل حالات الطوارئ أيضا. وما لم توضع خطة أمنية شاملة، فقد نرى تكرارا للأحداث المؤسفة التي سبق أن شهدناها.

وأخيرا، للدول الأعضاء دور هام بنفس القدر يتعين عليها أن تضطلع به. فكلماتنا وأفعالنا تهيئ المناخ السياسي العام الذي تعمل فيه بعثات الأمم المتحدة. وجميع الأطراف التي تمتنع عن التمويل المنتظم للأمم المتحدة عليها أن تدرك أن لأعمالها عواقب حقيقية، فهي تعرض أرواح الرجال والنساء في الميدان لخطر. وفي الوقت نفسه، يجب على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تنضم إلى الاتفاقية المتعلقة بسلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، لكي تدلل على التزامها بكفالة سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها. وقد كانت سنغافورة البلد الخامس الذي انضم إلى هذه الاتفاقية في عام ١٩٩٦. وحتى الآن، لم تصدق عليها أو تنضم إليها سوى ٢٩ دولة. ومن الواضح أن هناك حاجة إلى أن يحذو المزيد من الدول نفس الحذو. ونرجو أن تجتذب مناقشتنا اليوم المزيد من الدول إلى العمل.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أشكر ممثل سنغافورة على كلماته الرقيقة التي وجَّهها إليَّ.

المتكلم التالي ممثل اليابان. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد تاكاسو (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكركم، سيدي، على رئاستكم الشخصية لهذه الجلسة للنظر في طرق ووسائل تعزيز أمن الموظفين الذين يعملون في مناطق الصراع. ولا يمكن المبالغة في أهمية هذه القضية، حيث أن سلامة العاملين شرط أساسي لنجاح كل عملية من عمليات الأمم المتحدة السياسية والإنسانية.

ورغم أن الحاجة إلى تحسين سلامة موظفي الأمم المتحدة العاملين في الميدان قد نوقشت بصورة مستفيضة في هذا المجلس من قبل، وفي محافل الأمم المتحدة الأخرى، فإنه يتضح أن هناك حاجة إلى الاضطلاع بالمزيد من العمل. ولما كان عدد من يُقتلون ويعانون أثناء قيامهم بواجبهم يتزايد تزايدا مستمرا، فإنه لا توجد إشارة واضحة على التحسن في الحالة الأمنية التي تحيط بهؤلاء العاملين. ولهذا، من المحتم أن نعبئ إرادتنا السياسية الجماعية، وأن نبدأ باتخاذ خطوات ملموسة وعملية بغية حماية أولئك العاملين ومنع المزيد من الخسائر.

وأولا وقبل كل شيء، ماذا يمكن لمجلس الأمن أن يفعله لكي يحسِّن سلامة العاملين؟ إن مجلس الأمن، بوصفه الجهاز الرئيسي لصون السلم والأمن الدوليين، عليه أن يعلق أولوية أكبر على عمله على سلامة العاملين في الميدان. ونتوقع أن يواصل المجلس رصد الحالة في الميدان عن كثب، وأن يتخذ تدابير معينة، عند اللزوم، لحماية العاملين في مناطق الصراع، وأن يتخذ موقفا علنيا ضد من يعرضون حياة أولئك العاملين. والاهتمام الشديد والمنتظم من جانب مجلس الأمن بسلامة الموظفين المشاركين في عمليات الأمم المتحدة في ظل ظروف خطيرة سيدلل على أن المجتمع الدولي لن يسمح بثقافة الإفلات من العقاب، وسيضع المسؤولية على عاتق المنظمات والأفراد الذين ينتهكون سلامة هؤلاء الموظفين.

ومع أن هناك طائفة عريضة من التدابير المحددة التي يدعى إلى اتخاذها، فأود أن أركز تعليقاتي اليوم على مجالين أرى من الضروري بصفة خاصة أن تبذل فيهما جهود أخرى. المجال الأول هو الإطار القانوني الدولي.

في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، رحبنا أخيرا، بدخول اتفاقية عام ١٩٩٤ المتعلقة بسلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها حيز النفاذ. وحقيقة أن ٢٩ بلدا فقط هي التي صدقت حتى الآن على هذه الاتفاقية - كما لاحظ متكلمون سابقون - تشكل مصدر خيبة أمل كبيرة لوفد بلادي. وعلاوة على ذلك، فإن هذه البلدان الـ ٢٩ لا تتضمن بلدا واحدا نشرت فيه قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام. واليابان، بصفتها ثاني بلد يصدق على هذه الاتفاقية، تود أن تناشد الدول التي لم تصبح بعد أطرافا في الاتفاقية أن تفعل ذلك بأسرع ما يمكن. ومن المهم بصفة خاصة أن يعمد إلى ذلك كل أعضاء مجلس الأمن؛ فحتى الآن لم يفعل ذلك إلا أربعة منهم. وبالتصديق على الاتفاقية سيقدم أعضاء مجلس الأمن مثالا يحتذيه سائر أعضاء المنظمة.

وفي هذا الصدد، آمل أن يحث مجلس الأمن الدول الأعضاء التي تستضيف عمليات الأمم المتحدة على أراضيها، أن توقع وتصدق على الاتفاقية، ومن ثم، وإلى جانب ترحيبها بعمليات الأمم المتحدة واستقبالها إياها في أراضيها، تقدم الدليل الواضح على التزامها السياسي والقانوني بالتمسك بمسؤوليتها عن حماية سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، الذين يعملون في مناطقها.

وفضلا عن ذلك، وفيما يتعلق بالإطار القانوني، يلزم أيضا توسيع نطاق الاتفاقية ليشمل موظفي الأمم

المتحدة والأفراد المرتبطين بها غير المشمولين بمظلتها حتى الآن. واليابان تؤيد بكل إخلاص توصية الأمين العام الواردة في تقريره المؤرخ ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، والتي يدعو فيها مجلس الأمن إلى

"دعوة الجمعية العامة إلى السعي على وجه الاستعجال إلى وضع بروتوكول لاتفاقية عام ١٩٩٤، من شأنه أن يوسع نطاق الحماية القانونية ليشمل جميع موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها". (S/1999/957، التوصية ١١)

ولهذا الغرض نرحب بقرار الجمعية العامة بشأن هذه المسألة، وهو القرار ١٩٢/٥٤ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩.

وفي الوقت نفسه، وفي انتظار بروتوكول اتفاقية عام ١٩٩٤، يجدر التذكير بأن الاتفاقية ذاتها تتضمن حكما يجيز لمجلس الأمن أن يوسع نطاق الحماية القانونية على أساس كل حالة على حدة. ولعل مجلس الأمن يرغب في الاستفادة من هذه الآلية.

والمجال الهام الآخر هو الحاجة إلى اتخاذ خطوات ملموسة وعملية لتعزيز السلامة. والتدريب في مجال السلامة والأمن يتسم بأهمية قصوى في هذا الصدد. ومنذ نهاية عام ١٩٩٨، قام مكتب منسق الأمم المتحدة لشؤون الأمن بتنظيم سلسلة من البعثات وحلقات العمل التدريبية في مناطق كثيرة من العالم، بما فيها أفغانستان وسيراليون وليبريا وكينيا، ونفهم أن هناك حلقات عمل إضافية من المقرر عقدها في هذه السنة، وتمويلها من الصندوق الاستئماني لأمن موظفي الأمم المتحدة.

وقد سرنا أن علمنا أن عددا لا بأس به من الموظفين أرجعوا الفضل في إنقاذ حياتهم إلى الدروس التي تلقوها في حلقات العمل تلك. فحلقات العمل إذن بالغة الأهمية. وعليه أود أن أعرب عن تقدير اليابان لمكتب منسق الأمم المتحدة لشؤون الأمن على جهوده المخلصة في الاضطلاع بتلك الأنشطة التدريبية.

إن الحاجة إلى التدريب في المجال الأمني آخذة في التنامي، والصندوق الاستئماني يتطلب الدعم المتواصل. ومن دواعي أسانا العميق أن نجد أن خمسا فقط من الدول الأعضاء، بما فيها اليابان، هي التي ساهمت حتى الآن في هذا الصندوق الاستئماني. ويود وفدي أن يدعو كل أعضاء الأمم المتحدة إلى دعم هذا الصندوق.

ومن باب التشجيع على استجابة أكثر إيجابية من جانب الدول الأعضاء، قد يكون من المجدي أن تنظم الأمانة العامة إحاطات منتظمة لإعلامها هذه الدول بالتدابير المحددة التي اتخذت حتى الآن، وللتناقش معها بشأن إمكانية اتخاذ تدابير إضافية وتقديم دعم إضافي. وفي هذا الصدد، يحدونا الأمل في أن يستكمل في الغد القريب الاستعراض العام والشامل للمقتضيات الأمنية لحفظة السلام، الذي خططت له إدارة عمليات حفظ السلام. وقد يكون إنشاء فريق عامل أو عقد حلقة دراسية بشأن سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة بمشاركة الدول الأعضاء، وفق ما اقترحته في العام الماضي اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، بمثابة محفل مفيد لتسهيل هذا الاستعراض. واليابان مستعدة لتقديم دعمها لاجتماع من هذا القبيل.

ختاما، اسمحوا لي أن أشدد علينا جميعا، نحن المجتمعين هنا اليوم، أن نجدد التزامنا بترجمة الكلمات إلى أعمال ملموسة، لتحسين أمن الرجال والنساء المتفانين الذين يعملون من أجل قضية السلام العالمي.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): المتكلم التالي ممثل البرازيل. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس، والإدلاء ببيانه.

السيد فونسيكا (البرازيل) (تكلم بالاسبانية): يشرفنا عظيم الشرف أن نراكم، سيدي، تترأسون مجلس الأمن. وأعتقد أنه ما كان في الإمكان أن تختاروا لهذه المناقشة المفتوحة موضوعا أفضل من هذا، في ظل الرئاسة الأرجنتينية، وقرار معالجة موضوع اليوم إنما يعكس التزام الأرجنتين التقليدي في الميدان الإنساني، ويدلل على الاهتمام السخي لشعب الأرجنتين بالقضايا الدولية.

على امتداد السنوات القليلة الماضية، شهدنا زيادة في عدد الهجمات أو حالات استخدام القوة ضد موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها والعاملين في مجال المساعدة الإنسانية. ولا يمكن لأحد أن ينكر الإحساس بطابع الاستعجال السائد في مناقشتنا اليوم. وكما أكد الأمين العام مؤخرا، فإن افتراض أن راية الأمم المتحدة تضمن الحماية لم يعد صحيحا على المستوى العالمي. ونفس الشيء ينطبق على منظمات أخرى لها تاريخ عريق من العمل النزيه في الحقل الإنساني - مثل لجنة الصليب الأحمر الدولية.

ولا أرى ضرورة لتكرار الأمثلة على الأفعال التي يعرفها الجميع. فليس ما نحتاجه هو تشخيص دقيق للمشكلة، وإنما نحتاج إلى العلاج الملائم.

لقد تغير السياق الذي تحدث فيه حالات الطوارئ الإنسانية. وفي ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ وصف وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، السيد فييرا دي ميللو، أمام مجلس الأمن، ما الذي يعنيه السياق الجديد؛ فقال،

"فحروب اليوم تدور غالبا في المدن والقرى، حيث يمثل المدنيون الأهداف المفضلة لها، ونشر الإرهاب تكتيكها المدروس، والقضاء المادي على بعض فئات السكان أو تشريدهم الجماعي استراتيجيتها الغالبة" (S/PV.3968، ص ٢)

والإمدادات المستخدمة في المساعدة الإنسانية ينظر إليها باعتبارها أرصدة قيمة، وكثيرا ما يستولى عليها المتحاربون لأغراض استراتيجية. وبالمثل، كثيرا ما ينظر إلى العاملين في مجال المساعدة الإنسانية على أنهم أعداء محتملون، بقدر تفسيرهم الخاطئ لمحاولات أولئك الأفراد تقديم الإغاثة للمحتاجين على أنها محاباة لطرف من أطراف الصراع.

إن ما نواجهه هنا في واقع الأمر، هو انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وللقانون الإنساني، ولحقوق اللاجئين إزاء سياسات الأرض المحروقة والعنف المتعمد ضد المدنيين. وقد بات من الملح أن نبذل كل جهد، على سبيل الأولوية، لتحسين الوضع الأمني للعاملين في مجال المساعدة الإنسانية وموظفي الأمم المتحدة.

هذه ليست مناقشة نظرية. ولا يساورني أحدا أي شك حيال التحدي الذي نواجهه: يجب علينا أن نتخذ تدابير محددة لحماية أرواح أولئك الذين يتعرض أمنهم للخطر ويعتدى عليهم لأنهم يسعون إلى التخفيف من معاناة اليائسين.

وقد طرحت اقتراحات ملموسة ومحددة أثناء هذه المناقشة. وأود أن أؤكد على أهمية البيانين اللذين أدلت بهما كل من نائبة أميننا العام، لويز فريشيت، والسيدة بيرتيني من برنامج الأغذية العالمي. والوفد البرازيلي لا توجد لديه اقتراحات أخرى، ولكننا نرى أن هناك بضع نقاط يجب التشديد عليها.

أولا، يجب أن يتضمن الاعداد لعمليات الأمم المتحدة والعمليات الإنسانية، حيثما اقتضت الحاجة، عنصرا أمنيا ملموسا، لأنه ليس في الإمكان دائما ضمان احترام رايتي الأمم المتحدة ولجنة الصليب الأحمر الدولية.

ثانيا، يجب تعزيز مكتب منسق أمن الأمم المتحدة. ومن المهم أيضا عدم ادخار أي جهد في تدريب الأفراد في مجال العمل الجنساني في المسائل الأمنية.

ثالثا، للمحافظة على الائتمان والثقة في الميادين التي يحطمها الصراع، من المحتم المحافظة على التفرقة الواضحة بين الأنشطة العسكرية والأنشطة الإنسانية. وتستطيع القوات بالتأكيد دعم الجهود الإنسانية ولكنها لا تستطيع العمل محل الوكالات ذات الولاية الإنسانية.

رابعا، ينبغي استخدام آليات مجلس الأمن للضمان الدائم لتأمين وصول العاملين في المجال الإنساني بدون إعاقة إلى من يحتاج إليهم. وفي هذا السياق يعرض الموقف الأمني الخطر للأفراد العاملين في مجال المساعدة الإنسانية والتابعين للأمم المتحدة في سيراليون وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية لتحديات فورية.

وأود في الختام أن أنوه بالمساهمة المقدمة من أبطال قضيتنا، النساء والرجال الذين يخاطرون بحياتهم في المناطق الخطرة من العالم لإعطاء الأمل إلى من لا أمل لهم. ويتولى العاملون في مجال المساعدة الإنسانية وأفراد الأمم المتحدة في الميدان بدون أنانية كتابة واحدة من أنصع صفحات التاريخ المعاصر. وهم يستحقون تقديرنا واحترامنا. فهم الأبطال الحقيقيون لعصرنا. وأفضل طريقة لإبداء الاحترام لهم هي من خلال التدابير الملموسة لئلا يصبح أبطال اليوم شهداء الغد.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أشكر ممثل البرازيل على كلماته الرقيقة الموجهة إلى وفدي.

المتكلم التالي هو ممثل جمهورية كوريا. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد لي سي يونغ (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): في البداية أود أن انضم إلى المتكلمين السابقين في تقديم تقدير وفدي إلى وزير الخارجية رودريغيز غيافاريني لرئاسة مناقشة اليوم المفتوحة. كما أننا نقدر بشدة مبادرة الأرجنتين لمعالجة هذا الموضوع الهام والعاجل مرة أخرى أمام المجلس، اعتمادا على مناقشات وإجراءات المجلس السابقة بشأن هذه القضية. كما أننا نشكر السيدة فريشيت نائبة الأمين

العام والسيدة بيرتيني على بيانيهما الافتتاحيين الهامين جدا.

ونحن نشير بارتياح إلى أنه منذ أن عرض وفدي لأول مرة هذه القضية العاجلة إلى مجلس الأمن خلال رئاستنا في أيار/مايو ١٩٩٧، اتخذ المجلس سلسلة من تدابير المتابعة الهامة. واتخذ المجلس القرار ١٢٦٥ (١٩٩٩) في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ وعددا من البيانات الرئاسية بشأن هذا الموضوع. وأود أن أؤكد اقتناع حكومتي بأنه ينبغي للمجلس مواصلة أخذ الزمام في معالجة هذه القضية العاجلة. وهكذا فإن وفدي يرحب بهذه المناقشة المفتوحة وبالاعتماد اللاحق لبيان رئاسي كخطوة أخرى في الاتجاه السليم.

وبعد أن قلت هذا، اسمحوا لي بالإدلاء بتعليق موجز بشأن بعض القضايا التي يعلق عليها وفدي أهمية. أولا، من رأينا أنه ينبغي لمجلس الأمن مسايرة الجهود الدولية لكسر ثقافة الإفلات من العقاب بتقديم من يهاجمون الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها والأفراد العاملين في المجال الإنساني إلى العدالة في حالات الصراع. وقد قدم المجلس بالفعل سابقة جيدة في هذا الصدد بإنشاء المحكمتين المخصصتين ليوغوسلافيا السابقة ورواندا. ونحن نؤيد توصية الأمين العام في تقريره (S/1999/957) بأن ينظر مجلس الأمن في حالة عدم الالتزام في اتخاذ تدابير تنفيذية لتسهيل القبض على من تتهمهم المحكمة وتسليمهم. وفي هذا الصدد نأمل أيضا أن يدخل النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية حيز النفاذ بأسرع ما يمكن.

ثانيا، نحن نوافق تماما على أنه ينبغي للحكومات الوطنية وأطراف الصراع تحمل المسؤولية الأولية عن ضمان سلامة وأمن الأمم المتحدة والموظفين المرتبطين بها العاملين في المجال الإنساني في مناطق الصراع. ونحن نردد مقترحات السيدة فريشيت والسيدة بيرتيني هذا الصباح بأنه ينبغي بذل جهود جادة لتعزيز التحريات الشاملة والإنفاذ الدقيق للقوانين ضد منتهكي القواعد الإنسانية الدولية على المستويين الوطني والدولي. وينبغي اتخاذ تدابير محددة لتحميل الأطراف المعتدية وقادتها المسؤولية المادية والمالية المتعلقة بضحاياهم بموجب القانون الدولي.

ثالثا، نحن نرحب بقرار الجمعية العامة ١٩٢/٥٤ المتخذ في كانون الأول/ديسمبر الماضي بشأن سلامة وأمن الأفراد في مجال المساعدة الإنسانية وحماية موظفي الأمم المتحدة والذي يبين المبادئ الإرشادية لزيادة حمايتهم. وفي هذا القرار طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام إن يقدم تقريرا بحلول أيار/مايو ٢٠٠٠ يتضمن تحليلا مفصلا وتوصيات تتناول نطاق الحماية القانونية بموجب اتفاقية ١٩٩٤ بشأن سلامة أفراد الأمم المتحدة والمرتبطين بها. ونحن نتطلع إلى صدور هذا التقرير للتحري عن آلية مناسبة بتمديد تغطية الحماية القانونية في حالات الصراع.

وأخيرا وليس أخرا، فإن وفدي يشارك في الرأي الذي أعرب عنه المتكلمون السابقون بأنه عندما يتخذ المجلس قرارا بشأن عمليات حفظ السلام دعما للعمليات الإنسانية، ينبغي للمجلس مدها بولاية واضحة لحماية أفراد الأمم المتحدة والمرتبطين بها والأفراد العاملين في المجال الإنساني مع موارد كافية لتنفيذ الولاية. كما توجد حاجة إلى قواعد واضحة للعمل. ولقد تلقت الأمم المتحدة دروسا مؤلمة، ولكنها مفيدة، من تجاربها السابقة في معالجة الحالات في الصومال ورواندا ويوغوسلافيا السابقة، والتي يمكن تطبيقها على عمليات حفظ السلام الحالية والمقبلة. وفي هذا الصدد نؤيد القرار ١٢٨٩ (٢٠٠٠) بشأن سيراليون المتخذ قبل يومين، الذي أكد المجلس فيه أهمية سلامة وأمن أفراد الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها والأفراد العاملين في المجال الإنساني.

وحيث أن مشاركة الأمم المتحدة زادت بثبات في السنوات الأخيرة في عمليات حفظ السلام والعمليات الإنسانية في مناطق الصراع، فإن على المجتمع الدولي التزاما ضخما بالارتقاء إلى التحدي الثقيل المتمثل في توفير القدر الكافي من السلام والأمن لأفراد الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها والعاملين في المجال الإنساني المشاركين في هذه العمليات.

ونحن نرحب بمناقشة اليوم المفتوحة بوصفها فرصة لجذب الانتباه العاجل للمجتمع الدولي مرة أخرى إلى هذه القضية الملحة الخطورة والعاجلة. ونحن لسنا في حاجة اليوم إلى الكلمات وإنما إلى الأفعال. ونحن نأمل بإخلاص أن تبرز توصيات ملموسة بقدر أكبر وذات وجهة عملية وأن تتبع بدقة بالتعاون الوثيق مع أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها الأخرى بدعم كامل من جميع أعضاء الأمم المتحدة. وأود أن أنتهز هذه الفرصة في تأكيد التزام حكومتي القوي بقضية حماية أفراد الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها والأفراد العاملين في المجال الإنساني في حالات الصراع، وأؤكد لكم يا سيدي الرئيس أن جمهورية كوريا سوف تواصل المشاركة بنشاط في هذه الجهود المشتركة.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أشكر ممثل جمهورية كوريا على كلماته الرقيقة الموجهة إليّ.

المتكلم التالي هو ممثل مصر. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أبو الغيط (مصر) (تكلم بالعربية): باسم مصر أود أن أحيي العاملين تحت لواء الأمم المتحدة في الميدان والقائمين على تقديم المساعدات الإنسانية، الذين يقدمون المثل الأعلى في التفاني والتضحية في سبيل مد يد العون للمحتاجين في الدول والأقاليم المختلفة التي تتعرض لكوارث طبيعية أو من صنع الإنسان. كما أحني رأسي لمن قدموا أرواحهم في سبيل خدمة قضايا السلام وتوفير المعونة والإغاثة في كل أنحاء العالم. إن العاملين في هذا المجال يمثلون إرادة الخير في المجتمع الدولي، ويعتبرون الأداة التي لا غنى عنها لمساعدة الأمم المتحدة على القيام بجزء هام من دورها في عالمنا المعاصر.

يتابع وفد مصر ويشارك باهتمام ونشاط في مداولات وأعمال هذا الموضوع عند مناقشته في الجمعية العامة سنويا. ونعتبر أن مناقشة المسألة في مجلس الأمن اليوم يمكن أن تساعد على المزيد من فهم الموضوع في جوانبه المختلفة مع تأكيدنا من ناحية أخرى على أهمية مراعاة تقسيم العمل واختصاصات الأجهزة الرئيسية العاملة والمتابعة لهذا الموضوع على مستوى الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، نهنئكم السيد الرئيس، على اتخاذكم هذه المبادرة في طرح هذا الموضوع الهام علينا اليوم.

تؤيد مصر بلا شك دعوة المجتمع الدولي لأن تكون هناك وقفة حازمة للتعامل مع ما يتعرض له العاملون في الأمم المتحدة في الميدان في مجال المساعدة الإنسانية من تهديدات وأعمال عنف، وأحيانا من احتجاز أو اغتيال - وهي جميعها ممارسات يدينها القانون الدولي ويعاقب مرتكبيها. بل إن النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية قد أدرجها ضمن جرائم الحرب الواقعة في اختصاص المحكمة. وهي خطوة إيجابية باتجاه توفير الحماية المطلوبة لهم وردع كل من تسول له نفسه ارتكاب مثل تلك الجرائم.

وتدعو مصر كافة الأطراف في النزاعات المسلحة إلى احترام حقوق هؤلاء العاملين التابعين للأمم المتحدة والعاملين في مجال تقديم المساعدات الإنسانية وضمان أمنهم وسلامتهم. إلا أننا، في نفس الوقت، ندعو هؤلاء العاملين عند أدائهم لمهامهم - إلى أن يحترموا مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وقوانين ونظم الدول المضيفة وعاداتها وتقاليدها، وكذا المبادئ التوجيهية الملحقة بالقرار ١٨٢/٤٦ الصادر عام ١٩٩١. وتطالب مصر بأن الوصول إلى السكان المدنيين، نساء وأطفالا ورجالا من ذوي الحاجة لمثل هذه المساعدة، يجب أن يتم داخل أي دولة بشكل قانوني سليم، ومن خلال حصول الجهات العاملة في مجال تقديم المساعدات الإنسانية على الموافقة المسبقة من الدول المضيفة احتراما لسيادتها الوطنية، انطلاقا من أنه يجب أن يكون للدولة المضيفة الدور الأساسي في بدء هذه العمليات وتنظيمها وتنسيقها على أراضيها، ودرءا لأية مخاطر قد يتعرض لها هؤلاء العاملون. وتؤكد مصر دوما على ضرورة أن تلتزم عمليات تقديم المساعدات الإنسانية بعدم القيام بأي نشاط من شأنه تهديد وحدة أراضي الدول المضيفة أو سلامتها الإقليمية.

ومع إدراكنا التام للإشكالية التي تثيرها حالات الدول التي قد تفتقر - لسبب أو لآخر - إلى وجود حكومة مركزية تقوم بفرض النظام على أراضيها، فإننا ندعو لقيام الجمعية العامة ومجلس الأمن بدورهما في تحديد الخطوات التي يتعين على الأمم المتحدة اتباعها في هذه الحالات بأسلوب يتسم بالشفافية وبمشاركة كافة الدول صغيرها وكبيرها على حد سواء.

في الختام، تدعو مصر إلى إيلاء الأهمية الواجبة لتحقيق أعلى درجات التنسيق بين كافة الأجهزة العاملة في هذا المجال، سواء كانت داخل منظومة الأمم المتحدة أو فيما بينها وبين الأطراف الأخرى ذات الصلة، وفي مقدمتها بطبيعة الحال الهلال الأحمر والصليب الأحمر. كما أود أن أشير إلى ضرورة توفير الموارد المالية الكافية للمساعدات الإنسانية بالنظر إلى ضخامة حجم التحديات الإنسانية في عالمنا المعاصر، وكذلك توفير الموارد اللازمة للتدريب الأمني للعاملين، حيث أن ذلك من شأنه أن يساعد الأجهزة المختصة على القيام بالمسؤوليات الإنسانية الملقاة على عاتقها على أكمل وجه. ومن هنا فإنني انتهز هذه المناسبة لكي أهيب بالدول القادرة ماليا وبالمؤسسات الدولية أن تزيد من مساهماتها لتمويل هذه الاحتياجات التي تمس الحاجة إليها.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر ممثل مصر على كلماته الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي ممثل البرتغال. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد مونتيرو (البرتغال) (تكلم بالإسبانية): أود، السيد الوزير، أن أرحب بكم وأن أشكركم على رئاستكم لهذه الجلسة الهامة. ويشعر وفد بلدي وأشعر أنا بالامتنان للأرجنتين على مبادرتها بالدعوة إلى عقد هذه الجلسة الحسنة التوقيت، التي يشرفها حضوركم في القاعة.

(تكلم بالإنكليزية)

يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي، وأعربت عن تأييد هذا البيان أيضا بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي - استونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا - والبلدان المنتسبان قبرص ومالطة، وأيضا بلدان الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة العضوان في المنطقة الاقتصادية الأوروبية أيسلندا وليختنشتاين.

إن حماية الأفراد سواء كانوا من موظفي الأمم المتحدة، أو المرتبطين بها، أو من العاملين في مجال المساعدة الإنسانية، هي الآن مسؤولية أساسية تقع على بعثات الأمم المتحدة في حالات الصراع. ولقد كانت سلامة وأمن هؤلاء الأفراد دائما على قدر كبير من الأهمية، لكن الزيادة المثيرة للقلق في الاعتداءات على موظفي الأمم المتحدة وغيرهم من أفراد تجعل هذه مسألة مثيرة لأقصى قدر من القلق وتتطلب استجابة حازمة من المجتمع الدولي. إن العنف الموجه إلى الأفراد الدوليين والمحليين الذين يعملون على إحلال السلم ولتقديم الإغاثة الإنسانية إلى مناطق الصراع غير مقبول ولا يمكن التسامح بشأنه في أي ظرف من الظروف. والجهود التي يبذلها الأفراد في حالات تتسم بخطر بالغ، بالنيابة عن المجتمع الدولي، يجب أن يعترف بها. وحيادهم يجب أن يحترم وسلامتهم يجب أن تكفل، وعلم الأمم المتحدة الأزرق يجب أن يحترم. ودون سلامة وأمن، لا يمكن للبعثات والعمليات أن تعمل، ناهيك عن أن تنجح.

ولقد لوحظت الزيادة في الاعتداءات العنيفة بينما انطوت الصراعات نفسها وبشكل متزايد على سكان مدنيين الأمر الذي يتطلب مستويات أكبر من المساعدة الإنسانية لكن من الحقيقي أيضا، وهذا يدعو إلى قلق بالغ، أن هناك نقصا متزايدا في احترام القانون الإنساني الدولي وقانون اللاجئين وحقوق الإنسان.

إن المسؤولية عن سلامة الأفراد ميدانيا تقع، في المقام الأول، على الحكومات المضيفة لعمليات حفظ السلام وعمليات المساعدة الإنسانية. ونحن نحث جميع أطراف الصراعات على اتخاذ جميع الخطوات الضرورية لكفالة سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها والعاملين في مجال المساعدة الإنسانية. ومن بينهم الأفراد المعينون محليا.

والاتحاد الأوروبي يذكر أهمية تنفيذ الاتفاقية المتعلقة بسلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها ويحث الدول الأعضاء التي لم توقع أو تصدق بعد على هذه الاتفاقية على أن تفعل هذا بأقرب وقت ممكن. وينبغي إيلاء دراسة جادة لتوسيع نطاق الاتفاقية لتشمل الأفراد المعينين محليا، وهم أساسيون لأداء بعثات حفظ السلام وبعثات المساعدة الإنسانية.

وإن مرتكبي الجرائم والعنف ضد موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها والعاملين في مجال المساعدة الإنسانية يجب أن يقدموا إلى المحاكمة. وقد أبلغ وكيل الأمين العام فييرا دي ميللو المجلس العام الماضي بأن أكثر من ٩٠ في المائة من حالات الوفيات بين العاملين في مجال المساعدة الإنسانية. لم تحقق فيها بعد السلطات المعنية. وهذه الحالة لا يمكن التسامح بشأنها ولا يمكن أن تستمر. ويجب على الحكومات أن تتصرف بقوة لمنع العنف ضد هؤلاء الأفراد وأن تعاقب المسؤولين عن الاعتداءات وعن سائر الانتهاكات للقانون الإنساني الدولي.

وفي هذا السياق، النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية أساسي أيضا ونحن نحث جميع الدول الأعضاء على التوقيع والتصديق على النظام الأساسي كأمر له أولوية. ولا يزال الاتحاد الأوروبي ملتزما بنفاذ ذلك النظام الأساسي في وقت مبكر. وإدراج جريمة الاعتداء العمدي، انتهاكا للقانون الإنساني الدولي، على أفراد مشاركين في أي عملية لتقديم المساعدة الإنسانية أو أي عملية لحفظ السلام، باعتبارها جريمة حرب في النظام الأساسي، سيساعد على تقديم مرتكبيها إلى العدالة.

والاتحاد الأوروبي يعتقد أن سلامة وأمن الأفراد يبدآن بتخطيط كاف تقوم به الأمم المتحدة، وبإعطاء البعثات والعمليات التدريب الضروري والموارد الضرورية، بما في ذلك عناصر الحماية، لتحقيق ولايات واقعية في ظروف السلامة والأمن. والأمانة العامة يجب أن تكفل - من جانبها - أن يحمى موظفو الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها بالقدر الكافي، ونحن نرحب بجهود الأمين العام لتعزيز أمن أفراد عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ومن المهم في هذا السياق مشروع القرار الذي

يقدمه الاتحاد الأوروبي كل عام في الجمعية العامة بشأن سلامة وأمن العاملين في مجال المساعدة الإنسانية وحماية موظفي الأمم المتحدة. ونحن نتطلع إلى الاستعراض العام الشامل للأمن في عمليات حفظ السلام الجاري الآن.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي أهمية أن يكون لكل عملية لحفظ السلام خطة أمن شاملة، بما في ذلك إجراءات تشغيل معيارية وتقييم للمخاطر لقادة القوات. ويؤيد الاتحاد الأوروبي التدابير التي أكدت ونفذت بالفعل بقدر الإمكان بما في ذلك وزع عدد مناسب من ضباط الأمن، وتدريب ضباط الأمن وسائر الأفراد قبل الوزع وتوفير الدعم السوقي الضروري. والاتحاد الأوروبي يؤيد أيضا تعزيز الأمين العام المستمر لمكتب منسق الأمم المتحدة لشؤون الأمن بالأفراد المخصصين للأمن في عمليات حفظ السلام، ويتطلع إلى تعيين منسق متفرغ لشؤون الأمن، كما طلبت الجمعية العامة من أجل أمن البعثات الإنسانية.

والاستعراض التام لسلامة الطيران باعتبارها تتصل بحفظ السلام نرحب به كثيرا أيضا. والتدريب المتأني الشامل للأفراد، بمن فيهم العاملون في مجال المساعدة الإنسانية، حاسم أيضا في هذا الشأن. ونحن نتطلع إلى تقرير الأمين العام الشامل المقبل إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين بشأن سلامة وأمن العاملين في مجال المساعدة الإنسانية.

إن حماية موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها والعاملين في مجال المساعدة الإنسانية، كما قلت، تثير قلقنا كلنا البالغ. وقد أوضح مجلس الأمن انشغاله بهذه المشكلة، والاتحاد الأوروبي يؤيد تأييدا تاما التدابير التي قد يتخذها لتعزيز سلامة وأمن الأفراد في حالات الصراع. والمجلس، بإدانته الواضحة وبعدم تسامحه بشأن الاعتداء على الموظفين الدوليين، ينبغي أيضا أن ينظر في أفضل السبل لتمكين عمليات حفظ السلام من حماية أفرادها، والمرتبطين بها، والعاملين في مجال المساعدة الإنسانية.

والاتحاد الأوروبي يعرب عن التقدير للذين ضحوا بأرواحهم في خدمة السلام ويلتزم بإحلال بيئة آمنة لعمل موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها والعاملين في مجال المساعدة الإنسانية.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): لا يزال هناك متكلمون عديدون على قائمتي. وبالنظر إلى تأخر الوقت، وبموافقة أعضاء المجلس، سأعلق الجلسة حتى الساعة ١٥/٣٠.

علقت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.